S/PV.6097
الأمـم المتحـدة
مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون
مؤقت

الجلسة **٦٠٩٧**
الاثنين، ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد شلقم	(الجماهيرية العربية الليبية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد إلكين
	الصين	السيد ليو تشن من
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد بوي تي جيانغ
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير بيرس
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2009/149)

09-27618 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2009/149)

الرئيس: أود أن أحيط المجلس علما بأنني تلقيت رسالة من ممثل صربيا يطلب فيها دعوة رئيس جمهورية صربيا إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة رئيس جمهورية صربيا إلى المشاركة في النظر في هذا البند دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

اصطحب السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس: باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بفخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه مجلس الأمن في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى سعادة السيد اسكندر حسيني.

تقرر ذلك.

أدعو السيد حسيني إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى سعادة السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

تقرر ذلك.

أدعو السيد زانيير إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/149، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. أعطيه الكلمة الآن.

السيد زانيير (تكلم بالإنكليزية): يتناول التقرير المعروض على المجلس اليوم (S/2009/149) بالتفصيل أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠٠٩. كانت هذه الفترة دينامية جدا بالنسبة للبعثة ولكوسوفو، حيث حفلت بالتحديات والأحداث البارزة. بوجه عام، يسعدني أن أتمكن من إبلاغ المجلس بأن الحالة في كوسوفو ما زالت مستقرة إلى حد كبير على الرغم من احتمال تفجر الأوضاع وهو ما تبينه تطورات الربع الأخير.

ومع ذلك، تستمر التوترات العرقية في عدة بؤر تقليدية للتوتر، وبخاصة في ميتروفيتشا الشمالية ومحيطها، وشهدت الأسابيع القليلة الماضية تصاعدا يثير القلق في الحوادث التي تشمل استخدام الأسلحة النارية والأجهزة المتفجرة. ولحسن الطالع، لم تؤد تلك الحوادث حتى الآن إلا إلى خسائر في الممتلكات، لكن هناك ما يدعو إلى القلق بشدة. وبينما تواصل بعثة الأمم المتحدة جهودها للوساطة بين الطوائف، يتعين على زعماء الطوائف المحليين بذل جهود أكبر لترع فتيل التوترات وتعزيز التعايش والمصالحة.

في المرة السابقة التي خاطبت فيها المجلس بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، (الجلسة ٦٠٢٥)، أصدر المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2008/44) رحب بتقرير الأمين العام (S/2008/692) المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي نص على نشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في جميع أنحاء كوسوفو تحت مظلة الأمم المتحدة المحايدة؛ وعلى تعديل مهام بعثة الأمم المتحدة المتعلقة بسيادة القانون ومواصلة المشاورات مع جميع الأطراف ذات الصلة حول المسائل الفنية المهمة للتعايش السلمي بين الطوائف في كوسوفو. وبناء عليه، تحملت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في ٩ كانون الأول/ديسمبر المسؤولية التنفيذية الكاملة في مجال سيادة القانون، ضمن إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وبموجب التفويض العام للأمم المتحدة وضمن إطار موقفها المحايد إزاء مركز كوسوفو.

وبفضل التعاون الوثيق مع موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، تم نشر الشرطة التابعة للبعثة المعنية بسيادة القانون في أنحاء كوسوفو وما ترتب عليه من انسحاب الشرطة التابعة لبعثة الإدارة المؤقتة في سلاسة وكفاءة تجنبا للتضارب المحتمل بين الاختصاصات. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، في أثناء انتشار الشرطة التابعة للبعثة المعنية بسيادة القانون في أنحاء كوسوفو، بدأت تمارس وظائفها في القيام بحفظ الأمن والنظام. واضطلع قضاة البعثة المعنية بسيادة القانون ومدّعوها العامّون وغيرهم من موظفي القضاء بالمسؤوليات التنفيذية اعتبارا من نفس التاريخ.

ونتيجة لنشر البعثة المعنية بسيادة القانون، تمكنت بعثة الإدارة المؤقتة من الإسراع في إعادة تشكيلها وتعديل هياكلها وظهورها بما يتيح الاستخدام الكفء للموارد في تنفيذ ولايتها في ضوء الظروف التي تغيرت على أرض الواقع. وبعد أن اضطلعت البعثة المعنية بسيادة القانون بالمسؤولية عن وظائف الشرطة والقضاء بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، سوف تتمكن بعثة الإدارة المؤقتة الآن على نحو فعال من تنفيذ مهامها التي أعيدت صياغتها بحيث يكون تواجدها أقل ظهورا بكثير.

ومن بين أفراد شرطة بعثة الإدارة المؤقتة الذين كان يبلغ مجموعهم ٢٨٨ ١ فردا في الميدان في بداية كانون الأول/ديسمبر، لا يزال يوجد ٤٩ ضابطا باقين حاليا في كوسوفو، للقيام بوظائف الاتصال والتمثيل الخارجي. ولم يعد يوجد قضاة أو مدعون عامون تابعون لبعثة الإدارة المؤقتة يمارسون المهام في محاكم كوسوفو. غير أن موظفي البعثة ما زالوا مشتركين اشتراكا فعليا في دعم المباحثات المتعلقة بمحكمة ميتروفيتسا، التي ما زالت تعمل حاليا بشكل محدود بقضاة ومدعين عامين دوليين تابعين للبعثة المعنية بسيادة القانون.

وكما توقع تقرير الأمين العام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر (S/2008/692)، لا تزال بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو تمثل عنصرا رئيسيا في بعثة الإدارة المؤقتة بعد إعادة تشكيلها. وبعد تخفيض قوام بعثة الإدارة المؤقتة في الميدان، تولت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من خلال وجودها الميداني الواسع النطاق، مسؤولية

الرصد الشامل في جميع أنحاء كوسوفو. ويتسم الدور الذي تؤديه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بناء قدرات المؤسسات المحلية بأهمية بالغة على وجه الخصوص لمساهمتها في توفير الحماية الفعالة لجميع المقيمين في كوسوفو ومن ثم لتنمية طابع كوسوفو المتعدد الأعراق.

ومن دواعي سروري أن أبلغكم بأن بعثة الإدارة المؤقتة قد نجحت في تحقيق إعادة هيكلة عناصرها الخاصة بسيادة القانون على النحو المتوخى في تقرير الأمين العام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر. علاوة على ذلك، بعد تولي البعثة المعنية بسيادة القانون المسؤوليات التنفيذية في مجال سيادة القانون عملا بأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، سوف تتم بعثة الإدارة المؤقتة بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إعادة تركيز اهتمام موظفيها على المهام المحددة في تقرير الأمين العام الصادر في ١٢ حزيران/يونيه (S/2008/354).

وأدين بالامتنان الخاص لجميع موظفي بعثة الإدارة المؤقتة، الذين سيواصلون العمل فيها بعد ٣٠ حزيران/يونيه، ولا سيما الذين انتهت مدة عملهم مع البعثة أو ستنتهي خلال الأشهر الثلاثة القادمة، وذلك لما يبدونه من تفان ومقدرة مهنية والتزام خلال فترة عملهم مع البعثة.

ويتألف أحد الجوانب الرئيسية في دور بعثة الإدارة المؤقتة بعد إعادة هيكلتها، تمشيا مع تقرير الأمين العام عن كوسوفو، من إجراء المشاورات مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة في الأمور التي تؤثر على حياة جميع طوائف كوسوفو.

وعلى سبيل المثال، خلال الأشهر الثلاثة الماضية، التقى ممثلو بعثة الإدارة المؤقتة رسميا وبصفة غير رسمية مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة لمناقشة المسائل المتعلقة بالإرث الثقافي والديني. وكشفت هذه اللقاءات عن أنه رغم وجود فهم مختلف لدى بريشتينا وبلغراد لطبيعة الآليات التي ينبغي أن تعمل على حماية الإرث الثقافي للكنيسة الصربية الأورثوذكسية وممتلكاتها في كوسوفو، فإن أهدافهما تلتقي إلى حد بعيد.

واشتركت بعثة الإدارة المؤقتة أيضا، بالتعاون مع البعثة المعنية بسيادة القانون، في مواصلة إجراء المشاورات التقنية مع الجهات صاحبة المصلحة الأخرى بشأن المسائل المتعلقة بأداء نظام العدالة في شمال كوسوفو. وتم التعرف على فرص إعادة إشراك القضاة المحليين في القضايا، بدءا في المقام الأول بالقضاة الذين عينتهم بعثة الإدارة المؤقتة. وتم أيضا تسجيل خطوات عملية إيجابية في مجال حفظ الأمن والنظام.

غير أنه بينما يستمر إحراز التقدم على جبهات كثيرة، لا يزال عدد من التحديات باقيا.

فقد شهدت عملية عودة المشردين داخليا انخفاضا حادا للغاية في عدد العائدين طوعا من أفراد طوائف الأقليات في عام ٢٠٠٨، فلم يتجاوز عدد الأشخاص المنتمين لطوائف الأقليات العائدين إلى كوسوفو العام الماضي ٦٦٤ شخصا. وبينما أبدى المجتمع الدولي دعمه الكامل لعملية العودة، فإن دور السلطات في بريشتينا وبلغراد ما زال يشكل عاملا رئيسيا في هذا الصدد.

وما زال هناك عدد كبير للغاية من الأشخاص المفقودين من جراء الصراع. وبالرغم من جهودنا المتواصلة، فإن معدل تحديد الهويات قد تباطأ بقدر كبير على مدى السنوات القليلة الماضية، فهبط من ٧٢٢ حالة بحد أقصى في عام ٢٠٠٥ إلى ٤٣ حالة في العام الماضي وحالة مفقود واحد فقط حتى الآن هذا العام. ومن الواضح أنه يجب عمل المزيد. والفريق العامل للحوار التقني بين بريشتينا وبلغراد المعني بالمفقودين، الذي ترأسه لجنة الصليب الأحمر الدولية، هو أحد المنتديات القليلة للغاية التي يلتقي فيها خبراء بريشتينا

وبلغراد مباشرة بصفة منتظمة في محاولة لدفع هذه المسألة الأليمة والشاقة قدما للأمام. غير أنه لا بد من النهوض بالتعاون، وينبغي تنحية السياسة جانبا من أجل الهدف المشترك المتمثل في الوفاء بحق أسر جميع المفقودين في معرفة مصير أحبائهم.

ولا تزال مسألة إمدادات الطاقة الكهربائية تؤرق جميع سكان كوسوفو في حياتهم اليومية. وتعزى هذه المشكلة بصفة رئيسية إلى عدم سداد كثير من المستهلكين لثمنها، بما في ذلك امتناع طائفة كوسوفو الصربية الجماعي عن الدفع. وفي الآونة الأخيرة، في محاولة للتشجيع على الدفع، تركت شركة كهرباء كوسوفو أعطال الطاقة الكهربائية دون إصلاح لمدة أسبوع أو أكثر. وبالرغم من أن هذه السياسة تؤثر على جميع الفئات العرقية بدرجات متفاوتة، فقد تم تسييس المسألة، مما أدى إلى خروج السكان بقرى كوسوفو المأهولة بالصرب غاضبين في مظاهرات، ومن ثم اشتباكهم مؤخرا مع شرطة كوسوفو حين حاول المتظاهرون اعتراض المرور في الشوارع الرئيسية. وقد اشترك موظفو بعثة الإدارة المؤقتة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على نحو فعلي مع زعماء القرى ومسؤولي البلديات ومع شركة كهرباء كوسوفو في تهدئة الحالة وتعزيز الحوار، ولكن لا بد من إيجاد حل مقبول ومستدام. ولهذا الغرض، ينبغي أن يعود الفريق العامل للحوار التقني بين بريشتينا وبلغراد المعني بالطاقة إلى الاشتراك، بعد أن ظل خاملا إلى حد كبير على مدار العامين الماضيين.

وعلى مدى الأسابيع القليلة الماضية، رفضت سلطات كوسوفو السماح لعدد من مسؤولي بلغراد بالدخول إلى كوسوفو. وإن بقيت هذه المسألة دون تسوية من المحتم أن تزيد حالات التوتر بلا داع. والتواصل البناء من قِبل الجميع ضروري لتناول هذه المسألة وتسويتها دون إبطاء.

وعندما خاطبت هذه المجلس في تموز/يوليه ٢٠٠٨ (انظر S/PV.5944)، بعد شهر واحد من تولي مهام منصبي كممثل خاص للأمين العام لشؤون بعثة الإدارة المؤقتة، أشرت إلى ما يراودني من أمل كبير في أن يتيح الطريق الذي اتخذناه لضمان استمرار فعالية بعثة الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة أن تحمي إرثها في كوسوفو مع التكيف للاحتياجات المتغيرة على أرض الواقع من أجل تهيئة الأوضاع لحياة طبيعية يسودها السلام لجميع سكان كوسوفو، على النحو الذي تقتضيه ولاية البعثة بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأشعر بالارتياح لأن البعثة نجحت في إعادة تقنين هياكلها وظهورها تمشيا مع التحديات الجديدة التي تشكلها الحالة في كوسوفو، كما أعرب عن سروري للتقدم الذي تم إحرازه لتعزيز المنظور الأوروبي لمنطقة غرب البلقان بنشر البعثة المعنية بسيادة القانون.

ومع ذلك فما زال يلزم عمل الكثير. وقد ظلت الحالة في كوسوفو هادئة نسبيا خلال الأشهر الثمانية الماضية، وبينما اضطلعت كل من بريشتينا وبلغراد بمحاولات جديرة بالتنويه لصون السلام في مواجهة حالات كان يمكن أن تؤدي لتقويض الاستقرار، فقد توقفت كلتاهما أيضا دون الموضع الذي يلزم أن نبلغه لكي نشعر بالثقة في أن كوسوفو بخير وأنه قد تم وضعها حقا على طريق السلام الدائم والازدهار. ولن يتم بلوغ هذا الهدف إلا إذا نظرت كل من بريشتينا وبلغراد أولا وقبل كل شيء إلى مصالح جميع الطوائف في كوسوفو، متجاوزتين بذلك اعتباراتهما السياسية الخاصة المشروعة الأوسع نطاقا. وسوف تستمر بعثة الإدارة المؤقتة من جانبها، معتمدة على استمرار دعم المجلس، في العمل مع بلغراد وبريشتينا، ومع المجتمع الدولي، من أجل ضمان الوصول إلى هذا الهدف.

الرئيس: أشكر السيد زانيير على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا.

الرئيس تاديتش (صربيا) (تكلم بالصربية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة مجلس الأمن هذه مرة أخرى لمناقشة الحالة في كوسوفو وميتوهيا. كما يسرني أن أنوه هنا بوجود الممثل الخاص للأمين العام لامبرتو زانيير، الذي عقدت معه مؤخرا اجتماعا مثمرا في بلغراد.

ويصادف اليوم، ٢٤ آذار/مارس، الذكرى السنوية العاشرة لقصف منظمة حلف شمال الأطلسي لبلدي. وأود أن أشير إلى أنه لم يتم الاضطلاع بذلك الحادث المفجع، الذي استمر لفترة ٧٨ يوما كاملة، بموافقة هذه الهيئة. وخلال فترة الأشهر الثلاثة التي قصفت فيها المدن والقرى كل يوم، قتل ٢ ٥٠٠ مدني، بمن فيهم ٨٩ طفلا، وأصيب بجراح ١٢ ٥٠٠ شخص آخر. ولا يشمل عدد الضحايا من مات لاحقا بسرطان الدم وغيره من الأمراض الفتاكة الناجمة من القنابل المغطاة باليورانيوم المستنفد التي ألقيت على بلدي.

ومن جراء الهجمات الجوية البالغ عددها ٢ ٣٠٠ هجوم على جميع أنحاء صربيا، تم تدمير ١٤٨ مبنى سكنيا و ٦٢ جسرا، بينما ألحقت أضرار بـ ٣٠٠ مدرسة ومستشفى وغيرها من المباني العامة، وكذلك ١٧٦ موقعا للتراث الثقافي. وتم تدمير ثلث طاقة البلد الكهربائية، كما دمرت مصفاتان رئيسيتان للنفط. ووفقا للدراسات التي أجراها اقتصاديون، يقدر الضرر المباشر الذي لحق باقتصاد دولتنا بمبلغ ٣٠ بليون دولار تقريبا؛ والضرر غير المباشر أكثر بقدر كبير.

وقد اتهمنا بشكل جماعي، ومن ثم تم قصفنا بصورة جماعية بسبب، كما زعم حينذاك، طرد ٨٠٠ ٠٠٠ من السكان الألبان من كوسوفو وميتوهيا. وكانت نتيجة تلك الحرب المفجعة، التي أسفرت عن قائمة مروعة من الخسائر بين الجانبين واتسمت نهايتها بإنشاء إدارة دولية، نزوح أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من السكان الصرب والروما من المقاطعة. ويشمل تقرير الأمين العام بان كي - مون (S/2009/149) ملاحظة مؤلمة مفادها أنه حتى اليوم، وبعد ١٠ أعوام، لا يمكن لهؤلاء الأشخاص العودة إلى ديارهم.

وأود أن أبرز إحدى الحقائق الأخرى المنافية للأمور البديهية. فقد عوقب الصرب قبل ١٠ أعوام بقصفهم بالقنابل، ولكن بعد ١٠ أعوام، وفي أعقاب الطرد الجماعي للصرب وإلقاء القنابل الحارقة على منازلهم ومواقعهم المقدسة، تمت مكافأة ألبان كوسوفو بالاعتراف بإعلانهم غير القانوني للاستقلال من جانب أكثر من ٥٠ بلدا.

وتماما مثلما يتمثل الدرس الذي استخلصته صربيا من الحملة العسكرية المفجعة لعام ١٩٩٩ في أنه لن تنشأ إطلاقا مرة أخرى حالة يعاقب فيها مواطنوها أو يقتلون، يجب أن يكون الدرس المستخلص للمجتمع الدولي هو ألا يدفع المدنيون الأبرياء حياهم ثمنا للسياسة الخاطئة.

وتدين جمهورية صربيا جميع جرائم الحرب من حيث المبدأ وتؤكد على أنه لا بد من تقديم جميع المتهمين إلى العدالة. ويتمثل موقفنا القائم على المبدأ في أن كل متهم هو شخص له اسم معين وشهرة وأنه لا يمكن أن يقوم بصورة شرعية مذهب المسؤولية الجماعية للأمم أو الدول. وتظهر الأحكام التي أصدرتها مؤخرا محكمة لاهاي بحق أشخاص بعينهم في قضية كوسوفو - وتشمل أربعة مسؤولين سابقين لجمهورية يوغسلافيا الاتحادية ومسؤول صربي واحد - أن المسؤولية الجماعية للدولة، أو مسؤولية مواطنيها، غير قائمة.

ويمكن أن نجادل فيما إذا كانت الأحكام أقسى مما ينبغي، وخاصة في ضوء الحكم بالبراءة الذي صدر في قضية زعيم لجيش تحرير كوسوفو، هو راموش هاراديناي.

وأقول إنه، وفقا لبيان أصدره المدعي العام للمحكمة حينذاك، لم يتم تخويف الشهود فسحب، بل جرت أيضا تصفيتهم جسديا. ومع ذلك، هناك أمر واحد واضح: فقد أدين أشخاص معينون على ارتكاب جرائم معينة. وذلك تحديدا هو السبب وراء مواصلة صربيا التعاون الكامل مع محكمة لاهاي، والسبب وراء أننا سنظل نبذل قصارى جهدنا لاعتقال المتهمين الاثنين المتبقيين الفارين وتقديمهما إلى المحاكمة، وهما تحديدا غوران هاديتش وراتكو ملاديتش.

واليوم، وبعد تسع سنوات من سقوط ميلوسيفتش، فإن صربيا ديمقراطية أوروبية حديثة ولا تمثل أي تهديد لأي أحد. والبلد الذي أتولى رئاسته كرر مرارا أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هو هدفه الاستراتيجي الأهم. وسنبقى متفانين، على سبيل المبدأ، لتسوية المشاكل المعلقة بالحوار السلمي حصرا وبدون اللجوء إلى القوة.

إن محاولة السلطات ذات الأصل الألباني فصل مقاطعتنا الجنوبية لكوسوفو وميتوهيا التي حصلت في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، بعد تسع سنوات من قصف صربيا، تشكل انتهاكا مباشرا لميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي النهائية والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وإعلان بريشتينا الانفرادي وغير القانوني للاستقلال يمثل محاولة للتقسيم القسري لدولة عضو في الأمم المتحدة ضد إرادتها وبدون موافقة مجلس الأمن. وللأسف، أيد تلك المحاولة عدد معين من البلدان، وبالدرجة الأولى بسبب التهديد المستمر بالعنف إذا لم تتم الموافقة على المطالب الانفصالية للطائفة الألبانية لكوسوفو.

وحتى اليوم، لا يتوفر للصرب في كوسوفو أي أمن أو حرية تنقل أو سيادة قانون أو كهرباء أو ماء. وباختصار، هم محرومون من احترام المقومات الأساسية للحضارة. ولذلك السبب أود أن أؤكد على عدم اتفاقي مع الآراء المتفائلة التي تم الإعراب عنها في التقرير. والعدوان الذي يرتكب ضد الصرب المقيمين في قرية سيلوفو دليل على ذلك. وعاشت القرية بدون كهرباء لفترة أسابيع وفي خضم الشتاء بسبب الشرط الذي وضعته السلطات في بريشتينا للتوقيع على عقود خطية كانت ستعني الاعتراف غير المباشر من جانب المقيمين بالكيان غير القانوني المعروف بجمهورية كوسوفو. وذلك يدل على أن الصرب هم أكثر طائفة معرضة للخطر في جميع أنحاء أوروبا المتحضرة.

ولنشير إلى أنه، في المذبحة التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤، شارك أكثر من ٥٠ ٠٠٠ من المتطرفين ذوي الأصل الألباني في حملة منظمة للعنف وقتل فيها ١٩ شخصا، وأصيب بجراح ٩٥٠ شخصا وطرد أكثر من ٤ ٠٠٠ من الصرب. وإضافة إلى ذلك، دمر أكثر من ٩٠٠ مبنى وأحرقت ٣٥ من كنائس وأديرة المسيحيين أو تم قصفها أو تدميرها. وكانت العديد من تلك المباني تعود إلى القرنين الرابع عشر والخامس عشر. وبعد خمسة أعوام، لم يبق شخص واحد وراء القضبان عقابا على الإحراق المنظم لأي كنيسة في كوسوفو.

ولذلك السبب دعوت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان تحقيق العدالة لجميع المقيمين في كوسوفو وميتوهيا، بصرف النظر عن انتمائهم العرقي أو الديني. ولا بد من التحقيق الشامل في جميع الجرائم والمحاكمة عليها، وخاصة جرائم الكراهية. ويجب محاكمة المتهمين أمام محكمة عادلة ونزيهة. ونحن نتوقع من بعثتي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لحفظ السلام أن ترسيا سيادة القانون وأن توفرا الشروط المسبقة للحياة الآمنة. وعليهما أن يمنعا إطلاق سراح مرتكبي الجرائم على النحو الذي جرى مؤخرا في قضية أحد الأشخاص الذي حكمت عليه محكمة تابعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة

في كوسوفو بالسجن لمدة ٤٠ عاما على الهجوم الإرهابي بحافلة مفخخة، مما أدى إلى مقتل تسعة من الصرب.

وأود الآن أن أشير إلى بعض الهجمات التي وقعت في الأشهر الماضية على صرب كوسوفو. فقد أحرق بالكامل في ١٤ آذار/مارس مترلان، كان يعيش فيها العائدون إلى قرية درسنيك، بالقرب من كلينا. وفي اليوم نفسه، أطلقت طلقات على مترل دراغوليوب بودزفيتش في قرية ليوغ، بالقرب من إستوك. وكان السيد بودزفيتش قد عاد إلى قريته قبل ثلاثة أعوام، مع ٤٥ صربيا آخر. وقبل عودهم، كانوا يعيشون بوصفهم أشخاصا مشردين داخليا في أجزاء أخرى من صربيا منذ طردهم في صيف عام ١٩٩٩. وفي جزء آخر من كوسوفو، هي قرية سيلوفو، أصيب بجراح ١٤ من صرب كوسوفو بسبب الاستخدام المفرط للقوة من جانب أفراد الشرطة من ذوي الأصل الألباني.

ومن البديهي للجميع اليوم، وبعد ١٣ شهرا من الاستقلال الانفرادي غير القانوني، أن كوسوفو ليست دولة. وهناك أدنى حماية لحقوق الإنسان، على النحو الذي يدل عليه العدد الصغير من صرب كوسوفو وغيرهم من غير الألبان الذي عادوا إلى المقاطعة. وصربيا، إلى جانب عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تواجه المشاكل الهائلة الناجمة من أنشطة عصابات المافيا من ذوي الأصول الألبانية في كوسوفو، والمتخصصة في الاتجار بالمخدرات والبشر والأسلحة.

إننا نريد أن نشهد عودة الحياة الطبيعية في مقاطعتنا الجنوبية. وأنا على اقتناع بأن الألبان والصرب يمكن أن يعيشوا جنبا إلى جنب. ولذلك، ينبغي للأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو أن تعملا جاهدتين لتنفيذ الولاية بالكامل.

وفي هذه المناسبة، أود التأكيد على أن من الأهمية بمكان لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ولبعثة الاتحاد الأوروبي أن تضمنا حرية الحركة في كل أنحاء كوسوفو للمسؤولين المنتخبين ديمقراطيا لجمهورية صربيا. ويجب ألا يردوا على أعقابهم عند خط الحدود الإدارية من جانب سلطات بريشتينا. فمثل هذه الأعمال الاستفزازية لا يمكن إلا أن تسبب القلق العميق لسكان المقاطعة من الصرب.

إن الجانب القانوني لقضية كوسوفو، كما نعلم، معروض على محكمة العدل الدولية الآن. وستقدم الهيئة القضائية الرئيسية في الأمم المتحدة فتوى بشأن المسألة التالية: هل يعد إعلان مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو الاستقلال من جانب واحد متفقا مع القانون الدولي؟

وأعتقد أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحترم كون أن محكمة العدل الدولية سوف تبت في المسألة وأنه لا ينبغي لأحد بأي حال أن يصدر حكما مسبقا على مداولاتها. ولذا، لا نتوقع تشجيعا على مزيد من الاعتراف. وأدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تعترف حتى الآن بإعلان الاستقلال من جانب واحد أن تبقى على هذا الموقف بينما تقوم المحكمة بعملها.

وجمهورية صربيا تؤيد إجراء مفاوضات جديدة بشأن مركز كوسوفو مستقبلا. فهذا هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل توافقي عادل يحظى بقبول الطرفين. وصربيا لن تعترف باستقلال كوسوفو على الإطلاق، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وسوف نواصل دفاعنا بالوسائل الدبلوماسية والقانونية والسلمية عن سلامتنا الإقليمية. إننا على اقتناع بأن فتوى محكمة العدل الدولية ستكون مفيدة إلى حد كبير للنظام الدولي برمته لأننا نعتقد أن ردها على

السؤال الذي طرحته الجمعية العامة سيمنع مسألة كوسوفو من التحول إلى سابقة بالغة الخطورة.

وستبقى صربيا تعمل بحسن نية كشريك للمجتمع الدولي ممثلاً في الإدارة المؤقتة لمقاطعتنا الجنوبية. ويكتسي دور الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة. والآن، ونتيجة لكون مجلس الأمن قد رحب في تشرين الثاني/نوفمبر بتقرير الأمين العام (S/2008/692)، الذي حدد بوضوح ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون على النحو الذي يحترم تماما القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ويلتزم بدقة بالحياد إزاء مسألة مركز كوسوفو وتحت إشراف الأمم المتحدة، ينبغي أن يستمر تعاوننا وشراكتنا مع بعثة الاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ الأحكام الواردة في تقرير تشرين الثاني/نوفمبر، أي النقاط الست التي تقضي بمواصلة الحوار مع بلغراد.

وقد أسهمت صربيا وستظل تسهم بشكل بناء وجاد في السعي إلى إيجاد آليات للتنفيذ الكامل للنقاط الست في سياق العملية التفاوضية. وقد قدمنا مقترحات عملية بشأن مسألة القضاء وحماية التراث الصربي في كوسوفو. ونحن ما زلنا منفتحين لمزيد من المحادثات بهدف تنفيذ النقاط الست، بما يتفق مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وما كان على الدوام شرطا أساسيا لقبولنا بإعادة التشكيل هو التعهد الواضح والملزم من جانب الاتحاد الأوروبي، وبتأكيد من مجلس الأمن، بمراعاة الحياد الكامل إزاء مركز كوسوفو، وأن يستند وجودها في كوسوفو إلى سلطة الأمم المتحدة، مع الاحترام الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ويسعدني أنه تم الوفاء بتلك الشروط المعقولة. إن تقرير تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الذي تمت صياغته بدقة، ورحب به مجلس الأمن، وأعيد تأكيده في التقرير (S/2009/149) المعروض على المجلس اليوم، هو الضمانة بأنه لا يمكن تكريس أي جزء من ولاية البعثة لتنفيذ خطة أهتيساري لاستقلال كوسوفو، التي رفضتها جمهورية صربيا، ولم يقرها مجلس الأمن، وفقا لما جاء في التقرير السابق. ولكن من الأهمية بمكان أن يتم تنفيذ النقاط الست، وكذلك النشر الكامل لبعثة الاتحاد الأوروبي، رغم وجود بعض المشاكل، على أن يتم ذلك بالتشاور مع جميع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، لا سيما جمهورية صربيا.

وأدعو سلطات بريشتينا ألا تعرقل إرادة المجتمع الدولي. وجمهورية صربيا على استعداد لمواصلة التعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي في مقاطعتنا الجنوبية لأن الأمم المتحدة قد أكدت أنها ترحب بالبعثة في كوسوفو وميتوهيا.

وأود أن أكرر أنه من الأهمية بمكان بالنسبة لنا أن تستمر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في تنفيذ مهمتها وولايتها وأن تبقي على وجودها بشكل كامل وقادر على الأرض في كل أنحاء كوسوفو، وألا يتم تخفيض ميزانيتها. وبدون وجود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لن يتسنى تلبية متطلبات القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ولا خطة النقاط الست للأمين العام. وأود التأكيد على واجب بعثة الأمم المتحدة بأن تكون جزءا من بعثة وفد بريشتينا في كل الاجتماعات الدولية والإقليمية، على أن يتم تعريفها والاستماع إليها تحت اسم: بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو/كوسوفو. وستواصل صربيا الإسهام في ذلك التعاون.

وأود أن أختتم بالاقتباس من تقرير الأمين العام: يجب على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ”مواصلة الاضطلاع بدور حاسم في صون السلام والاستقرار على الأرض“ (S/2009/149، الفقرة ٣٥). وستبقى صربيا عاملا من أجل السلام والاستقرار، وشريكا

للمجتمع الدولي في البحث عن حل مستدام، وبلدا سيكون مستقبله في الاتحاد الأوروبي.

الرئيس: أشكر الرئيس تاديتش على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد اسكندر حسيني.

السيد حسيني (كوسوفو) (تكلم بالإنكليزية): كما هو الحال دائما، إنه لشرف لي أن أتكلم أمام المجلس عن إنجازات بلدي. فقد واصلت جمهورية كوسوفو تقدمها المطرد في جميع المجالات منذ بياني الأخير إلى مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (انظر S/PV.6025).

وفي الشهر الماضي، يوم ١٧ شباط/فبراير، احتفل شعب كوسوفو بطريقة سلمية ومحترمة للغاية بالذكرى السنوية الأولى لاستقلال بلده. وعلى الرغم من الاستفزازات والتحديات الخطيرة للوضع الأمني، بتحريض من عدد كبير من أعضاء برلمان جمهورية صربيا، الذين عقدوا ما يشبه الجلسة في زفيتشان، فقد ظل الموقف سلميا وهادئا خلال احتفالاتنا باليوم الوطني.

وكان يوم الاستقلال فرصة مناسبة للمراجعة، وتقييم الإنجازات والتقدم المحرز، والتطورات والأحداث الرئيسية في كوسوفو خلال عام من استقلالها. وكانت الإنجازات التي حققتها كبيرة. فقد تواصل الاعتراف بكوسوفو كدولة مستقلة ذات سيادة. ومنذ بياني الأخير إلى مجلس الأمن، اعترفت أربع بلدان أخرى من مختلف أنحاء العالم باستقلال بلدي. وأود أن أعرب عن جزيل شكرنا وتقديرنا لشعوب وحكومات بنما وميكرونيزيا وملديف وبالاو على دعم حق شعب كوسوفو في الحرية والاستقلال.

وعلى الصعيد الداخلي، ومنذ مناقشة المجلس الأخيرة بشأن هذا الموضوع، شهدت كوسوفو عددا من التطورات الإيجابية للغاية. فقد استمرت إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وانتشرت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كل أنحاء كوسوفو في ٩ كانون الأول/ديسمبر. وكان ترحيبنا كبيرا بانتشار بعثة الاتحاد الأوروبي. وإذ تحقق البعثة كامل قدراتها العملياتية، فإننا نطلب لأسباب عملية وواقعية جدا، إنهاء مهمة وولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. إن نشر بعثة الاتحاد الأوروبي في كل أنحاء كوسوفو يأتي وفقا للولاية المنبثقة عن إعلان استقلال كوسوفو، وحزمة اقتراحات أهتيساري، ودستور جمهورية كوسوفو وقوانينها، وخطة العمل المشترك للاتحاد الأوروبي المؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨، ومبادرات الرئيس في ١٧ شباط/فبراير و ٨ آب/أغسطس.

كما أن كوسوفو استمرت في تقدمها المطرد على جبهات أخرى.

لقد اعتمد برلمان كوسوفو، في اجتماعاته المعقودة بتاريخ ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر عددا من القوانين الهامة، بما في ذلك قوانين المحكمة الدستورية ودائرة الشؤون الخارجية والدائرة القنصلية للبعثات الدبلوماسية والقنصلية لجمهورية كوسوفو. وفضلا عن السفارات العاملة الأولى، يجري إنشاء ١٢ بعثة دبلوماسية وتسع بعثات قنصلية أخرى.

ويتواصل بناء مؤسسات الدولة حسب المعايير الأوروبية بالشروع في إنشاء قوات أمن كوسوفو في كانون الثاني/يناير. ونقوم، بمساعدة منظمة حلف شمال الأطلسي، بتطوير قوتنا الأمنية التي يشرف عليها مدنيون. ويجني جيراننا منفعة كبيرة من قوة أمن كوسوفو، وكذلك بلدنا. وسوف تُدار بطريقة ديمقراطية، وتكون متعددة الأعراق وغير مسيّسة، وقادرة على العمل مع قوات منظمة حلف شمال الأطلسي وتركز بصورة رئيسية على الاستجابة في حالات الطوارئ، وبصورة عامة على أنشطة النهوض بالتنمية والاستقرار الإقليمي.

وتم الشروع في إنشاء مؤسستين أخريين هامتين جدا من مؤسسات الجمهورية في شباط/فبراير. وأُنشئ مجلس أمن كوسوفو، ويرأسه رئيس الوزراء، وتم تعيين مدير جهاز المخابرات. وتعمل حكومة جمهورية كوسوفو على مدار الساعة على معالجة العديد من المسائل ذات الأهمية البالغة بالنسبة لبلدنا، ولا سيما في مجالات الاقتصاد والعدالة والأمن، وكذلك في مكافحة الجريمة والفساد والأنشطة الإجرامية العابرة للحدود.

وتتوخى الحكومة الحذر في إدارة المساعدات المالية التي يقدمها العديد من الدول إلى كوسوفو. والتحسينات الكبيرة في البنى التحتية للمدارس والطرقات ظاهرة للعيان. وتم إحراز تقدم كبير أيضا في مجالات أخرى. وتواصل حكومتنا البحث عن سبل لتحسين الظروف في مناطق الطوائف ذات الأقلية، ولا سيما في مناطق الأغلبية الصربية.

ومع ذلك، لا بد لي القول إن جمهورية صربيا لا تمد يد المساعدة على الإطلاق في هذا الشأن، حيث أنها واصلت تشجيع ودعم الهياكل غير القانونية والإجرامية في شمال كوسوفو. وتعمل صربيا بصورة فعلية على منع مواطني كوسوفو الصربيين من التعاون مع المؤسسات التي تسعى لحماية حقوقهم ومساعدتهم في حل مشاكلهم وتحسين حياتهم. وتدعم الحكومة الصربية الهياكل الموازية غير المشروعة التي تستغل مواطنينا من الصرب لكنها لا تقدم أبدا المساعدة الملائمة أو أية حلول لمشاكلهم.

وما زالت الحالة في الشمال مسألة تثير قلقا بالغا. فالخروج على القانون بدعم واضح من القيادة في بلغراد حوّل ذلك الجزء من كوسوفو إلى ملاذ آمن لكل أنواع المجرمين والأنشطة الاقتصادية غير القانونية. إن مؤسسات جمهورية كوسوفو ملتزمة بالتعاون والعمل بصورة وثيقة جدا مع المكتب المدني الدولي وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لاستعادة القانون والنظام في الشمال ولتحسين الحالة والظروف المعيشية في مناطق الأغلبية الصربية.

لقد وضعت جمهورية كوسوفو التعاون مع جميع جيرانها في أعلى أولوياتها. وتحاول بلغراد عرقلة تعاوننا مع جيراننا والمجتمع الدولي بمنع مشاركتنا في الهيئات الإقليمية والهيئات الدولية بنطاقها الأوسع. وتمنع بلغراد صادراتنا إلى صربيا. ولقد امتنعت حكومتنا عن اتخاذ التدابير المماثلة، التي من شأنها أن تلحق الأذى بالناس والأعمال على الجانبين. ونأمل أن تقدر حكومة صربيا ضرورة الانضمام إلى جهود الدول الأخرى في منطقة غرب البلقان لإرساء بيئة من التعاون والتفاهم في المنطقة، بما في ذلك تطبيع العلاقات مع جمهورية صربيا. وتقف حكومتي على أهبة الاستعداد للانخراط في محادثات مع صربيا، بصفتنا دولتين مستقلتين تتمتعان بالسيادة، بشأن عدد كبير من المسائل ذات الاهتمام المشترك. وسيساعد الحوار على تخفيف التوترات وعلى تطبيع العلاقات بين البلدين.

لن يكون هناك، في كوسوفو الجديدة، مجال للكراهية والعنف. فمؤسسات كوسوفو ملتزمة ببناء ديمقراطية متعددة الأعراق تعيش في سلام مع جيرانها وتسهم في التعاون والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ونحن أيضا ملتزمون بالسعي لتحقيق هدف العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي في أقرب وقت ممكن وتنفيذ الإصلاحات المطلوبة. إن الاستنتاج الذي خلصت إليه اللجنة الأوروبية في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ ومفاده أن لكوسوفو منظورا أوروبيا واضحا يتماشى مع باقي منطقة غرب البلقان، وأن دراسة جدوى سيجري تقديمها للنهوض بالمنظور الأوروبي لكوسوفو إنما هو تشجيع لنا على تكثيف جهودنا لتلبية جميع الشروط اللازمة. ويكمن مستقبل جميع

بلـدان منطقـة غـرب البلقـان في التكامـل الأوروبي، وتعتـزم كوسوفو السعي على نحو حثيث جدا لتحقيق هذا الهدف.

ولتحقيـق جميـع الأهـداف الـتي ذكرهتـا، ستواصـل مؤسسات جمهوريـة كوسـوفو التعـاون مـع الاتحـاد الأوروبي، والولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي. إنه لا مفر من التعاون الوثيق مع شركائنا الدوليين، ونحن ننفذ خطة عمل أهتيساري ونعمل على بناء كوسوفو المتعددة الأعراق القائمة على القيم الديمقراطية والمعايير الدولية من أعلى المستويات.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد على التزام كوسوفو بأن تصبح عضوا مساهما في المجتمع الدولي. وتتطلع جمهورية كوسوفو إلى العمل مع جميع أعضاء مجلس الأمن للنهوض بالأهداف المشتركة، أي بالسلم والسلامة الدوليين. ومرة أخرى، أود أن أشكر المجلس على إتاحة هذه الفرصة لعرض وجهة نظر جمهورية كوسوفو.

الرئيس: أشكر السيد حسيني على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، والسيد اسكندر حسيني، وزير خارجية جمهورية كوسوفو، على حضورهما. لقد استمعنا بكثير من الاهتمام إلى كليهما. وأود أيضا أن أشيد بأنشطة الممثل الخاص للأمين العام السيد لامبيرتو زانير وفريقه، الذين قاموا بصورة فعالة وبراغماتية بتنفيذ إعادة تشكيل الحضور الدولي الذي أقره الأمين العام بدعم من مجلس الأمن.

لقد احتفلت كوسوفو في الشهر الماضي بالذكرى السنوية الأولى لإعلان استقلالها. وجلسة مجلس الأمن اليوم هي مناسبة لإجراء أول تقييم، نعتبره إيجابيا إلى حد كبير. وكما توخينا، لقد ساعد الاستقلال على تخفيف التوترات داخل كوسوفو وفي منطقة البلقان، وأظهرت سلطات كوسوفو الجديدة أنها جديرة بالمسؤولية وأوفت بالتزاماتها. ويعتبر وضع دستور جديد يتواءم مع المعايير والقيم الأوروبية واعتماد قانون يعزز مشاركة الأقليات خطوتين هامتين نحو سيادة القانون التي تخدم جميع الطوائف، وبدعم، في جملة أمور، من بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. إن تزايد عدد الدول، بما فيها دول المنطقة، التي اعترفت بكوسوفو هو إسهام في ظهور الدولة الجديدة على المسرح الدولي وفي استقرار منطقة البلقان. وتشهد الذكرى السنوية الأولى هذه على السبيل الذي سلكته كوسوفو والمنطقة؛ وينبغي أن تكون كذلك مشجعا على الاستمرار. وينبغي مواصلة بناء سيادة القانون.

إن إعادة تنظيم الوجود الدولي تتم في ظل ظروف إيجابية. ويقدم الاتحاد الأوروبي الدعم الأساسي بنشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي تساعد في إنشاء المؤسسات وإرساء سيادة القانون في كوسوفو. وتعمل هذه البعثة في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) تحت سلطة الأمم المتحدة بصورة عامة. ومن خلال نشر بعثة الاتحاد الأوروبي وتعيين ممثل خاص، يسعى الاتحاد الأوروبي للإسهام في بناء كوسوفو الديمقراطية والمتعددة الأعراق. حماية حقوق الأقليات أولوية لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (بعثة سيادة القانون)، والبعثة ستسعى إلى التنفيذ التام للاتفاقات التي وقعت عليها السلطات الكوسوفية في هذا المجال.

ومع بدء انتشار بعثة سيادة القانون أخذ سكان كوسوفو يدركون بصورة تدريجية، رغم الدعاية السلبية لبعض الجماعات المتطرفة، أن جهود البعثة الأوروبية تعود بالفائدة على السكان جميعا وعلى كل طائفة. لكننا لاحظنا مع القلق الهجمات الأخيرة على بعثة سيادة القانون، التي يبدو أن مرتكبيها أفراد ذوو علاقات مع الشبكات الإجرامية

الساعية إلى الحفاظ على الظروف التي تمكننا من التصرف بمنأى عن العقاب.

كان من اعتقاد الأمين العام أن تغيير تشكيلة الوجود الدولي يجب أن يكون موضوعا للحوار الذي تشترك فيه جميع الأطراف المعنية. وهذا الحوار جوهري لتثبيت استقرار كوسوفو والمنطقة. ولهذا السبب سعى الاتحاد الأوروبي في الأشهر الأخيرة إلى متابعة وتكثيف الحوار، مفاتحا أولا، بالطبع، السلطات والمجتمعات المحلية الكوسوفية، فضلا عن البلدان المجاورة.

صربيا صاحبة مصلحة أساسية بين تلك البلدان، وتعاونها لا غنى عنه لنجاح بعثة سيادة القانون. وبتلك الروح يقوم رئيس البعثة، السيد دو كرمابون، بزيارة إلى بلغراد حاليا. وإننا نرحب بحقيقة أن الفرصة قد سنحت له الآن للبحث عن حلول عملية للمشاكل المحددة التي تظهر، مثلا فيما يتعلق بالجمارك والتعاون القانوني.

لقد أحطنا علما بالمواقف التي أعرب عنها الرئيس تاديتش وأود أن أنوه في المقام الأول بتأكيده القوي مجددا على إرادة الحكومة الصربية بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فذلك سيكون عاملا هاما في تثبيت استقرار منطقة البلقان برمتها. إن السلطات الصربية، بتأييدها مبادرات الاتحاد الأوروبي الرامية إلى المساهمة في السلام والاستقرار في المنطقة، إنما تشارك في الجهود المبذولة لتمهيد الأرضية لمستقبل أوروبي تتشاطره منطقة البلقان الغربية.

وأصغينا بانتباه أيضا للسيد حسيني. إن التمسك بسيادة القانون، والرغبة في بناء دولة متعددة الطوائف تحترم الأقليات، والرغبة في إقامة علاقات ودية مع جيران كوسوفو، والالتزام بالروح الأوروبية من جانب سلطات كوسوفو تشكل كلها التزامات رئيسية ينبغي لنا أن نرحب بها.

وفيما يتجاوز الاختلافات المستمرة في وجهات النظر التي أعرب عنها الرئيس تاديتش والوزير حسيني، نلاحظ مع الارتياح رغبتهما المشتركة في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة وصيانة الظروف اللازمة لمستقبل مشترك ضمن أوروبا. لذلك نشجع بلغراد وبرشتينا على تجديد الحوار المباشر في أسرع وقت ممكن.

الاتحاد الأوروبي يدرك إدراكا تاما مسؤولياته في التغلب على العقبات التي تعترض الطريق صوب مستقبل مستقر مزدهر لمنطقة البلقان الغربية. وبهذه الروح سنبذل جهدا جهيدا في سبيل التقدم في الأشهر المقبلة على طريق مستقبل مشترك لشعبي صربيا وكوسوفو في الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): نقدر حضور الرئيس بوريس تاديتش رئيس جمهورية صربيا ونشكره على خطابه. ونعرب عن امتناننا الشديد أيضا للفرصة التي أتيحت لنا للاستماع إلى آراء السيد اسكندر حسيني، وزير خارجية جمهورية كوسوفو. واسمحوا لي أن أعرب كذلك عن عميق تقديري للعمل الذي اضطلع به السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام وعلى جهوده المتواصلة لتيسير الحوار بين جميع العناصر الفاعلة في فترة من التغير والتكيف. وفي هذا المضمار نرحب أيضا بتقرير الأمين العام المعروض علينا اليوم (S/2009/149).

اجتماع المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي مهد الطريق لتغيير تشكيلة بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو ولتحسين مشاركة الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الوقت ما فتئنا نشهد انتشارا ناجحا لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (بعثة سيادة القانون)، في مختلف أنحاء كوسوفو منذ ٩ كانون الأول/ديسمبر. والتقرير الأول لبعثة سيادة القانون المعروض علينا اليوم يشهد على هذا النجاح.

إننا نشعر بالارتياح من رؤية أن بعثة سيادة القانون قد تمكنت بالفعل، والفضل في ذلك يعود جزئيا إلى الموقف البناء لصربيا بالتعاون مع البعثة، من تحقيق مساهمة هامة بمساعدتها سلطات كوسوفو في تشكيل دولة متعددة الطوائف قائمة على مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون. ونحن مقتنعون بأن افتتاح مكتب اتصال للاتحاد الأوروبي مؤخرا في بلغراد سيزيد من تيسير وتقوية هذا التعاون.

إننا نعتقد أن كوسوفو حققت تقدما كبيرا في غضون السنة الماضية. فسلطات كوسوفو، بتنفيذها المتواصل لمقترحات اهتساري والدستور الجديد، تكون قد وضعت الأسس لدولة مستقرة ديمقراطية متعددة الطوائف. وإننا نشجع كل الطوائف والجماعات على المشاركة بهمة في هياكل كوسوفو فتكفل بذلك أن تعددية الطوائف تصبح جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية.

لقد بذلت النمسا جهودا متواصلة لرعاية السلام والاستقرار في منطقة البلقان الغربية بالجمع بين جميع الأطراف في حوار. ففي عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ نظمنا حلقتين دراسيتين كانت أهميتهما حاسمة في صياغة قانون معني بمركز وحماية الطوائف الدينية في كوسوفو، وكان من دواعي سرورنا أن نستضيف في فيينا مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لشؤون عملية المركز المستقبلي لكوسوفو وأن ندعم جهوده بنشاط.

وتساهم النمسا أيضا بما يقرب من ٦٥٠ فردا في القوة الأمنية الدولية في كوسوفو. وبهذا تكون قواتنا المجموعة الأكبر من خارج الناتو في القوة الأمنية الدولية، ونتولى في الوقت الحاضر قيادة فرقة المهمات الجنوبية المتعددة القوميات ضمن القوة الأمنية الدولية. وعلاوة على ذلك، نعير خدمات ٢٧ مهنيا ما بين شرطي وقاض ومسؤول سجون لبعثة سيادة القانون. ونؤمن بأن المسؤولية الصميمية للمجتمع الدولي في كوسوفو تكمن في حماية جميع الطوائف، لا سيما الأقليات.

وتشعر النمسا بالقلق من التقارير التي تفيد بحدوث أعمال عنف طائفية في منطقة متروفيتشا، وترحب بحرارة بالاتفاق بين قادة الشرطة في جزأي متروفيتشا كليهما لتنظيم دوريات شرطة مشتركة. فهذا يمكن أن يصبح عنصرا جوهريا في تأمين السلام والاستقرار. ونشجب أيضا حقيقة أن عدد العائدين طوعا من الأقليات قد انخفض مقارنة بعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، ونعرب عن أملنا في أن يثبت مشروع العودة والاستبيان بشأن الأشخاص المشردين داخليا من كوسوفو، الذي سينفذ بصورة مشتركة بين صربيا ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على فعاليته فييسر عودة النازحين إلى كوسوفو.

ونشاطر الأمين العام ملاحظته بأن جهود كل الأطراف، بدعم من المجتمع الدولي، يلزم مواصلتها لتعزيز تنفيذ الترتيبات المؤقتة المنصوص عليها في أحدث تقرير قدمه. ونحن واثقون بأن الروح العملية والشعور بالمسؤولية سيفضيان إلى نتائج ملموسة في إيجاد حلول للمسائل العملية المعلقة. وإن سد الفجوة بين تلك الخلافات وانتهاج علاقة عمل مثمرة سيعودان بالفائدة على شعوب المنطقة كافة.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ما انفكت تؤدي دورا حاسما في كوسوفو، وهي تحظى بدعمنا التام. وإن بعثة تلك المنظمة في كوسوفو، بقيادة السفير آلمهوفر، تؤدي دورا هاما في ضمان مستقبل ديمقراطي متعدد الطوائف لكوسوفو، لا سيما ببناء ورصد عمل مؤسسات كوسوفو الديمقراطية ودعمها لحقوق الإنسان والحفاظ على حقوق الأقليات. إن الاستقرار في البلقان هدف تتشاطره الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وإننا نتطلع إلى استمرار انخراط منظمة الأمن والتعاون هناك.

ورغم القول مرات كثيرة من قبل، اسمحوا لي أن أشدد على أن مستقبل جميع شعوب منطقة البلقان الغربية، بما فيها صربيا وكوسوفو، يكمن في الاتحاد الأوروبي. وهذا شرط مسبق التزم به بلدي دائما، وإن تحقيق هذا المنظور يتيح، برأينا، أفضل فرصة على المديين الطويل والمتوسط لإيجاد حلول دائمة للكثير من المشاكل التي نناقشها اليوم. وقد كرر مجلس أوروبا هذا المنظور في عدد من المرات، وإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تؤيده تأييدا تاما. والنمسا مقتنعة بأن أغلبية كبيرة جدا من سكنة صربيا وكوسوفو تلمس بوضوح فوائد التكامل الأوروبي لمستقبلهم ولمستقبل أسرهم وبلدانهم. وإن النمسا ستواصل بذل جهود جهيدة لتحقيق هذا الهدف.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أضيف صوت المملكة المتحدة إلى أصوات زملائي أعضاء مجلس الأمن الذين رحبوا بممثل الأمين العام السيد زانيير والرئيس تاديتش، رئيس صربيا، ووزير خارجية كوسوفو السيد اسكندر حسيني بمناسبة مرور أكثر من عام منذ أصبحت كوسوفو مستقلة. أود أيضا أن أعرب عن شكري للأمين العام على تقريره الشامل عن كوسوفو عن الفترة المشمولة في التقرير والتي أتمت فيها كوسوفو السنة الأولى من استقلالها بوصفها دولة مستقلة (S/2009/149).

كما استمعنا هذا الصباح، هناك عدة تطورات إيجابية حدثت خلال الفترة. وواصلت حكومة كوسوفو إنشاء أجهزة قانونية وإدارية للدولة انسجاما مع دستور كوسوفو. وهي على استعداد لنقل بعض اختصاصات الحكومة إلى البلديات، بما في ذلك بلديات صرب كوسوفو، وإنشاء بلديات جديدة. وهذا سوف يساعد على حماية مصالح جميع طوائف الأقليات في كوسوفو.

بدأت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تنفيذ ولايتها وتحقيق تقدم في قدرتها التشغيلية الكاملة. وتقوم بالوفاء بمهام التوجيه والرصد وإسداء المشورة إلى شرطة كوسوفو، والقضاء والجمارك، وكذلك تساعد في الحفاظ على القانون والنظام. وهذا أمر جوهري لتمكين جميع مواطني كوسوفو من مواصلة أعمالهم اليومية. وشجعت البعثة أيضا على إنشاء وحدة شرطة إثنية مختلطة في شمال ميتروفيتسي. وساعدت بعثة الاتحاد الأوروبي على ضمان استجابة فعّالة من جانب الشرطة للحوادث القليلة التي وقعت ذات الطابع الجنائي والحوادث التي ذات السمة العرقية لضمان إخمادها بسرعة.

ونرحب بالبدء بالحوار الفني بين البعثة وبلغراد بشأن الترتيبات الانتقالية التي وردت في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٨ (S/2008/692) والمقدم إلى مجلس الأمن. ونحث حكومتي صربيا وكوسوفو على الانخراط البناء مع البعثة بشأن تنفيذ تلك الترتيبات والترويج لمنافع المشاركة الإيجابية لجميع الطوائف في كوسوفو.

أُنشئت قوة أمن كوسوفو وتنحى منسق فيلق حماية كوسوفو وفقا للالتزامات التي قطعها مع حكومة كوسوفو والمجتمع الدولي. وستوفر قوة أمن كوسوفو الأمن الداخلي بحجم مناسب وبأسلحة خفيفة وتكون متعددة الإثنيات وبقيادة مدنية. وأود أن أكرر مرة أخرى أن قوة أمن كوسوفو لا تشكل أي نوع من أنواع التهديد لجيران كوسوفو.

لا يزال التقدم جاريا بشأن العائدين والفصل في المنازعات والملكية وإعادة بناء المواقع الدينية ومواقع التراث الثقافي. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بتعزيز الآفاق الأوروبية لكوسوفو في سياق عملية تحقيق الاستقرار

والانتساب والتشجيع على المشاركة الكاملة لكوسوفو في المبادرات الإقليمية وفي المحافل الدولية بطريقة بنّاءة.

وللمضي قدما بأي فكرة أوروبية، نحتاج إلى درجة أكبر من التسريع من جانب حكومة كوسوفو، وخاصة فيما يتعلق بحكم القانون والعائدين والملكية وإعادة بناء المواقع الدينية، ونحتاج إلى زيادة الوصول إلى جميع الطوائف. ويجب أن يكون ذلك من الواضح تماما وأن يتجلى عمليا، أي أن تجري معاملة جميع مواطني كوسوفو على قدم المساواة. وهم يستحقون الوصول إلى خدماتها على أساس متساو، ونتطلع إلى أن تقوم حكومة كوسوفو بإعطائنا هذه التطمينات.

لقد استمعنا هذا الصباح إلى عدد من العبارات من الرئيس تاديتش، وهي عبارات لا تؤيدها حكومتي. فعلى سبيل المثال، لا نقبل وصفه لمهمة بعثة الاتحاد الأوروبي في كوسوفو. أما فيما يتعلق بالذكرى العاشرة لقصف ناتو لصربيا، فأعتقد أنه ينبغي لنا أن نتوقف للحظة لكي نفكر في السبب الذي أوجب ذلك. وما قامت به ناتو من عمل كان تدخلا لتحاشي كارثة إنسانية كاسحة في كوسوفو. وعندما جرت محاولة في الأمم المتحدة لإدانة العمل، لم تصوت إلا ثلاثة بلدان لصالح إدانته. وتجاهلت صربيا عدة قرارات لمجلس الأمن لوحت بالفصل السابع من الميثاق وتحثها على التفاوض وتطالبها بالكف عن قمعها. ذلك القمع شهد مذبحة راتشاك، وطرد ٨٠٠ ٠٠٠ شخص ومقتل ١٠ ٠٠٠ شخص، وفقا لأرقام الأمم المتحدة. وليس من صالح صربيا تجاهل تلك الحقائق في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

وهذا لا يعني التقليل من العنف اللاحق. فالمملكة المتحدة تدين إدانة قاطعة ما حدث للطائفة الصربية الكوسوفية في عام ٢٠٠٤. وقد كنت في أوبيليتش وشاهدت صرب الكوسوفو الذين أُخرجوا من ديارهم. ولكن هناك فارق هائل بين أعمال العنف تلك التي وقعت في عام ٢٠٠٤ والسياسات المتعمدة التي انتهجتها حكومة صربيا حينئذ نحو ألبان الكوسوفو في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. ولا نحمّل الحكومة الصربية الحالية المسؤولية عن تلك الأحداث، ولا الرئيس تاديتش. ولكن الحكومة تتحمل المسؤولية عن تثقيف مواطنيها إزاء الجرائم التي ارتُكبت باسم صربيا على يد ميلوسيفتش وغيره من المتهمين في المحكمة الجنائية في لاهاي.

إن موقف حكومتي من استقلال كوسوفو معروف جيدا. فاستقلال كوسوفو حقيقة واقعة. وهو استقلال لا رجعة فيه، ولا يزال الاعتراف به مستمرا. ونريد أن نرى كوسوفو وصربيا تدخلان في الاتحاد الأوروبي بوصفهما جارتين تتمتع إحداهما بعلاقات جيدة مع الأخرى ومع بقية أعضاء الاتحاد الأوروبي. ونرحب بالبيان الذي أدلى به الرئيس تاديتش اليوم ومؤداه أن انضمام صربيا إلى الاتحاد الأوروبي هدف استراتيجي لها. وسوف نفعل كل ما بوسعنا لمساعدة صربيا على تحقيق ذلك الهدف.

ولكن من الجدير تذكره أن الطريق إلى أوروبا يأتي من خلال المصالحة وليس الانتقام. أنه يكمن في الاعتراف وتجاوز الماضي والمضي قدما إلى الأمام.

السيد تشركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون للممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو السيد زانيير على عرضه لتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2009/149)، والاتحاد الروسي حلل بعناية هذه الوثيقة. ونرحب بالمشاركة في جلسة اليوم من جانب الرئيس الصربي، السيد تاديتش. ونحن ممتنون لتقييماته ونتشاطرها.

لقد استمعنا أيضا إلى البيان الذي أدلى به السيد حسيني على الرغم من أنه غير موضوعي. هناك محاولات

تهدف إلى اتهام بلغراد بجميع المشاكل التي تواجه كوسوفو والتي تشدد على الحاجة إلى إعادة دمج البلاد في صربيا.

إن جلسة اليوم تتزامن مع عدد من الذكريات المأساوية في تاريخ كوسوفو. أولا وأخيرا، انقضت عشر سنوات منذ أن بدأت ناتو قصفها ليوغوسلافيا، والذي تم القيام به من دون أن يفرضه مجلس الأمن. وزميلنا البريطاني أعطانا عرضا مفصلا جدا عن تاريخ الأحداث، ولكنه كان انتقائيا في طابعه. فعلى سبيل المثال، لم يقل شيئا فيما يتعلق بالأنشطة الإرهابية لما يسمى بجيش تحرير كوسوفو، والذي قام بأنشطة على مر السنوات العشر الماضية أدت إلى الأحداث المأساوية التي وقعت في آذار/مارس ١٩٩٩.

خلال ٧٨ يوما من القصف، كانت المرافق التي دُمرت مدنية بصورة رئيسية من قبيل محطات الطاقة والجسور وغير ذلك من الهياكل الأساسية. وقد قُصفت محطة تلفزيون بلغراد لا لسبب إلا لأنها أساءت تفسير الحالة، فلم يكن ذلك ابتهاجا منها بتدمير بلدها. وهوجم قطار ركاب من دون سبب يعرف. وكانت النتيجة وفاة ألوف المدنيين.

وخلال فترة قصف ناتو تكلم العالم عن مأساة إنسانية. والنتيجة السياسية اتسمت بتدني صورة تلك المنظمة الإقليمية في أعين المجتمع الدولي. وأنا أشير هنا إلى حلف شمال الأطلسي. والأسوأ من ذلك أنه هز أركان القانون الدولي. فقد وفر دفعة قوية للانفصالية الكوسوفية.

و لم تتوقف إراقة الدماء إلا نتيجة جهود دبلوماسية مضنية، وبصورة أساسية نتيجة تدخل روسيا. لقد اتخذ مجلس الأمن القرار المشهور ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي لا يزال ساري المفعول بالكامل. ووفقا لذلك القرار، ينبغي لممثل الأمين العام وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو التي يرأسها أن تواصل الاضطلاع بالمهام المناطة بهما، بما في ذلك ضمان حقوق وأمن الأقليات الوطنية وتحقيق المعايير الديمقراطية في ذلك البلد، وهي معايير أرساها المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، لا يمكننا أن نتغاضى عن موعد محزن آخر: أي الذكرى السنوية الخامسة لمذابح الصرب في كوسوفو التي شكلت محاولة سافرة لطرد السكان الصرب والقضاء على إرثهم الثقافي والديني. ونتيجة لذلك، أصبح آلاف الصرب لاجئين ودُمِّرت العديد من الأديرة والكنائس الأورثوذكسية، بعضها يحظى بحماية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

ومن المشروع أن نتذكر هذه الأحداث على ضوء الحكم المشين الذي أصدره قضاة محكمة الاستئناف الأوروبية، الذي أُطلِق بموجبه سراح إرهابي من ألبان كوسوفو حكمت عليه محكمة تابعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بالسجن ٤٠ سنة، لتفجير حافلة عام ٢٠٠١. واعتبر القضاة أن القرائن وإفادات الشهود لم تكن كافية، أو أنه لم يكن هناك عدد كاف من الجثث. وقد قُتِل في ذلك الحادث ١١ شخصا وجرح ٢٢ شخصا. وسنطلب إلى التواجد الأوروبي وقيادة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن يقدما إلينا معلومات عَمّا اتُّخِذَ من تدابير لمعاقبة مرتكبي ذلك العمل الإرهابي.

ومن المؤسف أن مطالبات الأمم المتحدة سلطات ألبان كوسوفو بأن تبدأ بضمان حقوق الصرب وأمنهم لا تزال غير مُنَفَّذة في واقع الأمر. فالشاغل ذو الأولية المتعلق بالمعايير الخاصة بالأقليات استُبدل على نحو استباقي بالشاغل ذي الأولوية المتعلق بمركز الإقليم. وشكل إعلان كوسوفو عن الاستقلال من جانب واحد، وما حظي به من تأييد لدى مجموعة من الدول، مكافأة على التطرف ترسي، شئنا أم أبينا، سابقة خطيرة للغاية.

وقد أكد مخاوفنا العام الذي انقضى منذ إعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد. والواضح أنه لن يكون من السهل تحييد الإقليم عن الانهيار الاقتصادي والاجتماعي، غير أن إقامة شبه دولة لم يؤد سوى إلى تفاقم المشاكل. فمعدل البطالة في ارتفاع، والمؤشرات الاقتصادية راكدة، وعلاقات التكامل الداخلي للإقليم فُكِّكت تماما، ولا يزال المجال الاجتماعي عبارة عن كارثة. أما التسيب والإجرام فيشهدان ازدهارا، وأدى الصراع على السلطة إلى التطاحن بين العشائر، وبدأ المتشددون بالظهور مرة أخرى.

ومن المؤسف، على نحو خاص، أن مهمة تعزيز الطابع المتعدد الأعراق لكوسوفو قد طالها النسيان. وعلى الرغم من تنفيذ ما يسمى بالقوانين الديمقراطية، فإن حقوق وأمن الصرب وغيرهم من الطوائف الوطنية الأخرى في الإقليم، يتم تجاهلها في واقع الأمر. ونتيجة لذلك، انخفض عدد اللاجئين العائدين من صرب كوسوفو مقارنة مع العدد المسجل في العام الماضي. ويجسد هذه الحقيقة تقرير الأمين العام. غير أن التقرير، لسوء الطالع ، لا يشير إلى أسباب هذه الظاهرة، وأهمها الانعدام الواضح لأبسط شروط الأمن.

إن الفرصة الوحيدة لمعالجة الحالة تكمن في إبقاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو موجودة بكوسوفو، والقيام تحت إشرافها وفي إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بإعادة تنظيم أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، وتواجد منظمة حلف شمال الأطلسي. ولتحقيق ذلك الهدف، يجب على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ألا تُبقي على وظائفها التنسيقية والسياسية فحسب، بل والإدارية أيضا. ولن يتحقق ذلك الهدف إلا إذا بقي المجلس مسيطرا على الحالة في الإقليم من خلال الحوار بين بلغراد والأمم المتحدة.

ونرحب بالمشاورات الجارية بين بلغراد والأمم المتحدة بشأن ست مسائل تقنية لكفالة قدرة طائفة الصرب في الإقليم على البقاء. وينبغي القول إن هذا الموضوع لم يجر تناوله على النحو الكافي في تقرير الأمين العام. إن أحدا لم يتوقع حدوث تقدم سريع، غير أن مجرد استئناف الحوار وتطويره على نحو بناء يستحقان الدعم. ومن الواضح أن هناك آفاقا جيدة لإجراء المفاوضات، بما في ذلك تناول المواضيع المعقدة، مثل الجمارك والمحاكم. ومن الهام مواصلة الحوار بين بلغراد والأمم المتحدة لحماية الإرث الثقافي والديني للصرب في الإقليم.

لقد وجدنا صيغة مقبولة للانخراط في مشاورات بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تحت إشراف الأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته، فإن طبيعة الأنشطة العملية لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بعيدة كل البعد عن الحياد إزاء مسألة المركز، في تناقض مع أحكام تقرير الأمين العام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ ، الذي أقره مجلس الأمن. وبالمناسبة، لا يتضمن تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، الوارد في المرفق الأول من التقرير المعروض علينا أي إشارة إلى أنها تتصرف على أساس الحياد إزاء المركز.

وسنواصل السعي بتأن إلى أن يكفل مجلس الأمن الاضطلاع بالدور الرئيسي في إدارة شؤون كوسوفو، استنادا إلى الامتثال لمعايير القانون الدولي القائمة، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات هذا المجلس.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص، لامبيرتو زانيير، على إحاطته الإعلامية الشاملة هذا الصباح. كما أرحب بحضور الوفد الصربي ذي المستوى الرفيع جدا، بقيادة فخامة الرئيس

تاديتش. وأيضا نعرب عن امتناننا لوزير خارجية كوسوفو، حسيني، على بيانه.

لقد انقضت ١٣ شهرا على الإعلان عن استقلال جمهورية كوسوفو. ونرى أن الحالة في المنطقة كانت هادئة ومستقرة منذئذ. ونرحب ببناء كوسوفو لمؤسساتها الوطنية ووزاراتها ووكالاتها وفقا للدستور. ونأمل أن تستمر كوسوفو في تعزيز قدراتها على امتلاك زمام المبادرة والاضطلاع بالإدارة.

كانت الحالة الأمنية مستقرة على نحو عام، بالرغم من تسجيل حوادث متفرقة ناجمة عن خلافات عرقية في بعض المناطق. ونقر بأن الفضل في هذا النجاح يرجع أساسا إلى دعم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وقوة كوسوفو. وعلى نحو خاص، المهم أن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو قد بدأت انتشارها، وقامت بتوسيع نطاق تواجدها بنجاح في جميع أرجاء كوسوفو.

كما نرحب بمواصلة قوة كوسوفو عملياتها لصون الأمن في كوسوفو. وتقدر اليابان كثيرا التعاون في ما بين الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وصربيا، وكوسوفو، بما في ذلك اعتماد البيان الرئاسي المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44). وينبغي أن ندعم كوسوفو في مجال سيادة القانون، بما في ذلك الشرطة والجمارك. ولا بد من تقديم هذا الدعم لتطوير كوسوفو باعتبارها دولة ديمقراطية متعددة الأعراق، وتعزيز تنميتها الاقتصادية. وتحث اليابان جميع الأطراف في كوسوفو، بمن فيها صرب كوسوفو، على التعاون التام مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وينبغي أن ننظر بتأن في دور وحجم بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في المستقبل، على ضوء التقدم المحرز في بناء الدولة في كوسوفو ونشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

وأود أن أشدد على أهمية التعجيل في البدء بحوار حول المواضيع الستة. وما من سبيل آخر غير الحوار المباشر في ما بين الأطراف المعنية يُمكِّن من كفالة المصالح المشتركة وإيجاد حلول منصفة للمسائل العالقة، مثل حماية حقوق الإنسان والأقليات، وتطبيع علاقات التجارة والنقل مع جيران كوسوفو، وتحقيق التنمية الاقتصادية. وينبغي لجميع الأطراف الفاعلة الدولية في الميدان أن تدعم الحوار الذي تقوده بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بين بلغراد وبريشتينا. وفي ذلك السياق، يساورنا القلق إزاء الانخفاض، كما أشار إلى ذلك تقرير الأمين العام (S/2009/149)، في أعداد العائدين طوعا من الأقليات ورفض صربيا السماح للمنتجات التي تحمل خاتم كوسوفو المتعلق بـ "شهادة المصدر" بدخول أو عبور أراضيها.

وينبغي تقديم الخدمات العامة إلى جميع السكان بدون تمييز. فالحماية غير الكافية لحقوق الإنسان ومحدودية الفرص الاقتصادية المتاحة للأقليات ستعيقان التنمية المستقرة في كوسوفو والبلدان المجاورة. وتشكل كوسوفو امتحانا لإثبات صلاحية نهج الأمن البشري لتحرير كل فرد من الأفراد، بغض النظر عن انتمائه الديني أو العرقي، من الخوف والعوز. وعملت اليابان بفعالية على مواجهة مختلف التهديدات التي يتعرض لها شعب كوسوفو، ومنطقة البلقان برمتها، من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري. وقد قدمنا مساعدة بلغت في مجموعها ٢٠٠ مليون دولار إلى كوسوفو لسد احتياجاتها الإنسانية والاقتصادية. وتروم جميع المشاريع تعزيز التعايش المتعدد الأعراق، والمصالحة والتنمية المستدامة في المنطقة. وقررت اليابان مؤخرا تقديم مبلغ إضافي قدره ٣ ملايين دولار إلى مبادرة

متعددة القطاعات لتثبيت استقرار المجتمع المحلي في شمال كوسوفو، بغية توسيع نطاق الفرص الاقتصادية، وحماية حقوق الإنسان لسكان الأقليات هناك. وستواصل اليابان مساعدة كوسوفو على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، مع مراعاة احتياجاها الخاصة.

وسيسهم إنشاء دولة كوسوفو المتعددة الأعراق والديمقراطية في استقرار المنطقة قاطبة. وقد أقمنا علاقات دبلوماسية مع كوسوفو، وننوي الاستمرار في تعزيز علاقات التعاون معها، فضلا عن علاقات الصداقة القائمة منذ أمد طويل مع صربيا.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالسيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، في هذه المناقشة، وأشكره على بيانه. وأشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (البعثة)، السيد لامبرتو زانيير، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في كوسوفو. كما أشكر السيد حسيني على بيانه.

لقد لاحظنا النجاحات التي أحرزت حتى اليوم في عملية إعادة تشكيل البعثة وفي العملية النهائية لسحب قواها، حسبما أوصى الأمين العام في تقاريره السابقة. ولكننا أحطنا علما أيضا بالتحديات التي تواجهها البعثة في الوفاء بولايتها على النحو المتوخى في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويجب بذل كل جهد ممكن لضمان مضي نشر بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو قدما بسلاسة.

ومن المشجع أن نلاحظ أن بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو قد تحملت كامل مسؤوليتها التشغيلية في مجال سيادة القانون في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتحت السلطة الكاملة للأمم المتحدة، اتساقا مع بيان رئيس مجلس الأمن في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر (S/PRST/2008/44). وفي هذا الصدد، فإن قبول حكومة صربيا بنشر بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو والتعاون بين شرطة بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي أمران مشجعان.

ويقدر وفدي الجهود التي قامت بها حكومة صربيا وسلطات كوسوفو في الحفاظ على علاقة عمل مع الممثل الخاص للأمين العام. إلا أننا قلقون لعدم الإشارة في القوانين الجديدة التي سنتها سلطات كوسوفو إلى صلاحيات الممثل الخاص للأمين العام، حسبما يشير التقرير (S/2009/149). ويزيد هذا الأمر من مستوى التحدي الذي يواجه عمل بعثة الأمم المتحدة. ولذا، فإننا ندعو الطرفين إلى التعاون الكامل ومن دون عوائق مع بعثة الأمم المتحدة لتمكينها من الوفاء بولايتها حسبما يتوخى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

تثني أوغندا على الجهود المتواصلة لبعثة الأمم المتحدة في العمل على استمرار الاستقرار والازدهار الإقليميين، في تنسيق وتعاون وثيقين مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والسلطات في بريشتينا وبلغراد. ونثني عليها للخطوات الاستباقية التي اتُخذت لتسهيل الحوار بين بريستينا وبلغراد. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن الخيار الأمثل الممكن لمعالجة مسألة كوسوفو هو أن ينتهج الطرفان استخدام الأساليب السلمية التي تتصف باستمرار المشاركة، والاحترام المتبادل خلال المفاوضات، والحوار بين الأطراف. ولذا، فإننا ندعو كلا الطرفين إلى الامتثال لأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) واحترامها.

وعلى الرغم مما يبدو من أن الحالة الأمنية العامة في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير ظلت مستقرة، إلا أن أوغندا قلقة بشكل خاص بشأن حوادث العنف بين المجموعات العرقية التي يتورط فيها صرب كوسوفو وألبان

كوسوفو في إقليم ميتروفيتشا. وندعو كلا الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس والاحترام المتبادل والتسامح لكي يعيشا معا في وئام لصالح السلام. ونحيي التدخل السريع لوحدات الشرطة المشكلة التابعة لبعثة الأمم المتحدة، والجهود التي قامت بها لتحسين الأمن في المنطقة، مما سيوفر في الأجل الطويل الاستقرار اللازم للمرحلة التالية من إعادة الإعمار بعد الصراع.

أخيرا، نحث مجلس الأمن والمجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم اللازم لبعثة الأمم المتحدة، وهو أمر حيوي الأهمية لضمان نجاح البعثة في تنفيذ إعادة تشكيلها، ولكي تواصل القيام بدور إيجابي في صون السلام والأمن في الميدان.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أرحب في هذه القاعة بفخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس صربيا، ومعالي السيد اسكندر حسيني، وزير خارجية جمهورية كوسوفو، وأن أشكرهما على بيانيهما. أود أيضا أن أرحب بالممثل الخاص للأمين العام، السيد لامبرتو زانيير، وأن أشكره على موافاتنا بالمستجدات.

خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، احتفلت كوسوفو، أحدث دولة في أوروبا، بالذكرى الأولى لتأسيسها. واليوم، بعد سنة من إعلان استقلالها، تعيش كوسوفو في سلام. وتشق جمهورية كوسوفو طريقها بثبات في الساحة الدولية. ويواصل برلمان كوسوفو سن القوانين اللازمة على أساس دستور جمهورية كوسوفو، ويتزايد إثبات حكومتها لقدرتها على خدمة مواطنيها. ونرحب أيضا بالبناء التدريجي لمؤسسات الدولة في كوسوفو.

يجري نشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بكفاءة، ونحن نثني على قيادة البعثة والبلدان المساهمة. وهي بصدد الوصول إلى قدرتها التشغيلية الكاملة، وستقدم الخبرة التي تحتاج إليها حكومة كوسوفو وشعبها لتنفيذ الإصلاحات التي ستؤدي بكوسوفو إلى أن تكون أكثر اتساقا مع معايير الاتحاد الأوروبي. ويؤدي ذلك إلى هدف مزدوج. فهو لصالح شعب كوسوفو ومجتمعاتها ككل، وهو ثانيا يبدأ بذلك العملية المطلوبة لتحقيق اندماج كوسوفو المنشود في الاتحاد الأوروبي.

وفي تقريره (S/2009/149)، يصف الأمين العام الحالة الأمنية بأنها مستقرة ومن دون حوادث أمنية كبيرة، ويثني على بريشتينا وبلغراد، إلى جانب جميع الأطراف الدولية، ثناء يراه مستحقا عن تلك الحالة.

ونعتقد أن الطريقة الواقعية الوحيدة التي تستطيع بموجبها طائفة الصرب في كوسوفو حماية حقوقها بطريقة مستدامة، هي من خلال المشاركة المباشرة في العملية السياسية، عبر المطالبة بالأماكن المخصصة له في المجلس التشريعي في كوسوفو، وفي الشرطة والجهاز القضائي، ومن خلال استخدام آليات أخرى وضعت لذلك الهدف، وهي تتسق مع دستور كوسوفو والقوانين الأخرى. وكما سيذكر العديد من الحاضرين هنا، فإن أحد الشروط الرئيسية المسبقة للاعتراف الدولي بكوسوفو من قِبل العديد من الديمقراطيات الرائدة في العالم كان، قبل عام مضى، أن يعالج دستورها وقوانينها الأخرى هذه المسألة تحديدا. وندعو المجتمع الصربي في كوسوفو إلى الاستفادة بشكل كامل من جميع الضمانات المؤسسية المتاحة له، لصالحه الخاص، ولصالح كوسوفو ككل.

ينبغي أن تشهد السنة الثانية من عمر كوسوفو استمرار اندماجها في المؤسسات المالية الدولية والروابط التجارية، مما سيسمح باجتذاب الاستثمار وتحسين مناخ التجارة والأعمال. ونأمل أيضا أن تسمح السنة الثانية تلك لبقية صرب كوسوفو وأعضاء الطوائف الأخرى من

غير الألبان بتحقيق كامل حقوقهم المدنية والديمقراطية، وأن يستخدموها لإجراء حوار سياسي لتحسين وضع مجتمعاقم في جميع أنحاء كوسوفو.

أخيرا، أود أن أكرر أن كرواتيا على استعداد لتقديم مساعدتها ومعرفتها وخبرتها في ما يخص عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي لكل من صربيا وكوسوفو والبلدان الأخرى في جنوب – شرق أوروبا. ونحن نتطلع بصدق إلى تقدمها على درب الاندماج الأوروبي – الأطلسي.

السيد هلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أرحب هنا بحضور فخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، وأن أشكره على بيانه. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد لومبرتو زانيير، على عرضه لتقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2009/149). ونحن ممتنون أيضا للسيد اسكندر حسيني على بيانه.

إن التوصل إلى حل نهائي لمسألة كوسوفو أمر أساسي لتحقيق الاستقرار في منطقة البلقان.

ويسر وفد بلادي أن تقرير الأمين العام يشير إلى التقدم المحرز في نشر بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو وما يتلوها من إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونرى أن من الأهمية بمكان أن إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وتفعيل بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو – ولا سيما نقل مهام الشرطة والقضاء والجمارك – قد تم إنجازهما بنجاح ودون وقوع حوادث كبيرة. ويشكل التعاون والتنسيق بين البعثتين مثالا جيدا للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وبالرغم من أن البيئة الأمنية في كوسوفو ظلت مستقرة فإن التوترات التي تشمل حوادث عنف بين الطائفتين في الإقليم، لا تزال تشكل مصدرا للقلق. ومن ثم فإنه من المهم، بالرغم من الصعوبات المستمرة على الأرض، أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من الاضطلاع على نحو مناسب بالولاية التي أناطها بها مجلس الأمن. وندعو جميع الأطراف إلى التعاون تعاونا تاما مع البعثة.

ويشكّل قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) الإطار القانوني للبحث عن حل للوضع في كوسوفو، وينبغي أن تكون الأمم المتحدة المنتدى المختص الذي يتم فيه اتخاذ قرار نهائي طويل الأجل بشأن تلك المسألة. وقد ظلت المكسيك مؤيدا قويا ودائما لمبادئ العدالة والقانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك محكمة العدل الدولية، بوصفها الهيئة ذات الاختصاص القضائي، بالدرجة الأولى، للتوصل بالوسائل السلمية إلى تسوية للخلافات الناتجة عن تفسيرات القانون الدولي. وفي ذلك السياق، فإننا بانتظار فتوى المحكمة بشأن كوسوفو، التي طلبتها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

ونعرب عن أملنا في أن يتسنى حماية السلام وتوطيد الاستقرار حتى يمكن لكوسوفو ومنطقة البلقان، بوجه عام، المضي قدما في تحقيق مستقبل أكثر استقرارا وأكثر ازدهارا بوصفهما جزءا لا يتجزأ من أوروبا.

وبالرغم من وجود تطورات إيجابية في مجال سيادة القانون، فإنه ينبغي تطبيقها بشكل موحد في جميع أنحاء كوسوفو، ولا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى العدالة دون تمييز على أساس العرق أو محل الإقامة. وينبغي أن تكون تلك المبادئ الأساس الذي يقوم عليه أي نظام قضائي نزيه وشامل يعالج بشكل سليم المسائل المدنية والجنائية، وكذلك أنشطة الشرطة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي اتخاذ تدابير أخرى في مجالات مثل تهيئة الظروف الآمنة لعودة اللاجئين والمشردين داخليا، وعمليتي المصالحة وإدماج المجتمعات المحلية، وحماية التراث وتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

وتعتقد المكسيك أنه من الضروري أن يواصل مجلس الأمن تقديم الدعم لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من أجل تيسير إجراء الحوار بين الطرفين حول المسائل ذات المصلحة المشتركة، مع أخذ الاستقرار السياسي بالاعتبار والتنسيق مع الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والقوة التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في كوسوفو.

وينبغي أن تعزز بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، من جانبها، آليات تسوية النزاعات بين الطرفين بهدف ضمان تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعب كوسوفو، والتأكيد بوجه خاص على حقوق الإنسان للأقليات.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أرحب ترحيبا حارا بفخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، ومعالي السيد اسكندر حسيني، وزير خارجية كوسوفو. ويعرب وفد بلادي عن سعادته للترحيب بهما، وكذلك بوزير خارجية صربيا اليوم.

أود أن أشكر السيد زانيير على إحاطته الإعلامية المفيدة والشاملة. ونعرب عن تقديرنا الكبير للجهود التي يبذلها، ونود أن نقر، بوجه خاص، بالدور الذي قامت به في الماضي وتقوم به في الحاضر بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تأمين السلام والاستقرار في كوسوفو، وأن نعرب عن تقديرنا لذلك الدور. وفي حين نرحب بنشر بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو، فإننا ندعم الجهود التي يبذلها الممثل الخاص من أجل إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لكي تتكيف مع الظروف الحالية ومع مقترحات الأمين العام بشأن مهامها في المستقبل. وقد شاركنا بنشاط في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ونواصل المساهمة في قوة كوسوفو، ونوفر الآن لبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو ضباطا للشرطة. ونواصل بذل كل ما في وسعنا لمساعدة بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي.

ونعرب عن ارتياحنا لأن الوضع العام في كوسوفو مستقر، وأن هناك تقدما محرزا تجاه توطيد مركز الدولة. إننا ندعم هذه العملية دعما تاما ولا نزال على أهبة الاستعداد لزيادة المساهمة فيها بكل ما لدينا من وسائل. ونشير إلى أنه على الرغم من وجود شواغل معينة، فإن هناك أيضا تطورات إيجابية في مجالات المسائل المجتمعية، والعائدين، والملكية، والتراث الثقافي والديني. ونتطلع إلى تحقيق مزيد من التقدم بشأن تلك المسائل.

ومن الضروري إقامة علاقات منسجمة فيما بين الطائفتين من أجل أن تصبح كوسوفو دولة ديمقراطية قابلة للبقاء ومتعددة الأعراق. ويحظى ذلك بأهمية خاصة، في حين لا يزال تعقد المناخ السياسي في منطقة البلقان يتطلب اهتمامنا الوثيق. إن وجود أي تحد كبير للاستقرار في مكان يمكن أن يكون مُعديا. وينبغي أن ينظر أيضا إلى استقلال كوسوفو في إطار تحقيق السلام الدائم والاستقرار والازدهار في المنطقة برمتها. لقد كان ذلك نتيجة عملية طويلة وفريدة لا يمكن الرجوع فيها. والحالة هذه، ينبغي مواصلة تشجيع المساعدة المقدمة إلى كوسوفو في الجهود التي تبذلها للاندماج مع المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية وتعزيز تلك الجهود.

كما يجب أن أشدد على أن وجود صربيا ديمقراطية ومزدهرة، تعيش في سلام مع جميع جيرانها، أمر بالغ الأهمية للاستقرار والتعاون الإقليميين. وينبغي ألا تعيش صربيا في

عزلة عن أوروبا بأي حال من الأحوال. كما ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تشجيع صربيا ومساعدتها في الجهود التي تبذلها للاندماج في الهياكل الأوروبية والأوروبية الأطلسية.

وبالنسبة لتركيا، فإننا مصممون على المضي قدما في علاقاتنا الطيبة ذات المنفعة المتبادلة مع صربيا. وبصفتنا جزءا من منطقة البلقان، فإننا ملتزمون بالعمل مع جميع شركائنا نحو كفالة تحقيق مستقبل آمن ومستقر ومزدهر للمنطقة. ويشكل ذلك إحدى الأولويات القصوى لسياستنا الخارجية.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أرحب بفخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، ومعالي السيد اسكندر حسيني، وزير خارجية كوسوفو. وأشكرهما على مشاركتهما الهامة، كما أشكر السيد لامبيرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية.

إن ما يظهر من كل ما استمعنا إليه هذا الصباح، ولا سيما في تقرير الأمين العام، هو أن الوضع العام بعد مرور عام على استقلال كوسوفو لا يزال مستقرا على المستوى السياسي وكذلك على المستوى الأمني، بالرغم من استمرار وقوع عدد من الحوادث الصغيرة في الجزء الشمالي من الإقليم.

ونرحب بالجهود التي تبذلها السلطات في كوسوفو في ميدان بناء الدولة، وكذلك التصميم الذي تبديه إزاء بناء كوسوفو مستقرة تندمج اندماجا كليا في الاتحاد الأوروبي. وكما لوحظ لا تزال مسألة الوضع في كوسوفو تشكل في جوهر تلك المشاكل، ولم تظهر، لسوء الحظ، أي علامات على تقديم تنازلات، كما تبين من المعارضة الشديدة لإقامة المكتب المدني الدولي، وفقا لما نص عليه الاقتراح الشامل لحل المسألة.

وفيما يتعلق بالمشكلة، يجب أن تواصل بلغراد وبريشتينا الحوار السياسي للتوصل إلى حل سلمي مقبول لدى الطرفين. ونحث أيضا الطائفتين المعنيتين على تيسير عملية الاندماج الجارية بحسن نية، ونشجع الأمم المتحدة على زيادة تطوير الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق حرية التنقل واختلاط الطائفتين. وعلينا أيضا أن نواصل تشجيع وتطوير فرص التعاون على المستوى الإقليمي في مجالات الثقافة والتعليم من أجل تعزيز المصالحة الوطنية ذات الأجل الطويل بين الشعوب، وإعادة بناء المنطقة، كما هو مأمول، على أساس القيم الأوروبية المشتركة.

إننا نرحب بالتقدم المحرز في إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونشكر جميع شركائها على جهودهم على الرغم من الصعوبات الماثلة، ونظل مقتنعين بأنها لن تدخر جهدا من أجل الإسهام في ازدهار كوسوفو بما يتوافق مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

كما أننا نرحب بجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لضمان مشاركة كوسوفو في المبادرات الاقتصادية الدولية والإقليمية، وفي جملة أمور أخرى منها، اجتماعات النقل البحري الإقليمية في إطار مجلس التعاون الإقليمي، وإدارة الخدمات الجمركية. ونرحب بتولي بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون بشكل تدريجي المهام العملية في مجال سيادة القانون، لا سيما بموافقة بريشتينا وبلغراد.

وقد أكدنا في السابق ونكرر التأكيد هنا أن إجراء الحوار بين بلغراد وبريشتينا ما زال يكتسي أهمية أساسية. ولذا نرحب بالمبادرات الرامية إلى متابعة الأحكام الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692)، التي تتكون من مواصلة الاتصالات على أرفع مستوى سياسي مع سلطات بلغراد وبريشتينا. كما أننا

نرحب بتعيين المنسق وإنشاء فريق مكلف بالنظر في الجوانب الفنية للمسائل مع الطرفين. ونأمل أن تؤدي كل هذه المبادرات إلى حلول توافقية.

وأخيرا، أود أن أعرب عن أملنا في رؤية كوسوفو وقد أصبحت مكانا آمنا لجميع سكانها، تنفذ فيها بالكامل، من أجل هذه الغاية، المعايير الديمقراطية، وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، وحماية حقوق الأقليات، بالإضافة إلى الحكم الرشيد. إنني أهنئ وأشجع العناصر العاملة في الميدان من أجل تحقيق الاستقرار في كوسوفو.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالترحيب بالرئيس تاديتش رئيس جمهورية صربيا، وبالوزير حسيني ممثل جمهورية كوسوفو. وأود أيضا أن أشكر السيد زانيير على إحاطته الإعلامية عن تقرير الأمين العام (S/2009/149).

وترى كوستاريكا، أن الحالة في كوسوفو ينبغي أن ينظر إليها في سياق عملية تؤدي إلى تسوية سلمية للنزاع الناجم عن إعلان الاستقلال من جانب سلطات كوسوفو. ومن هذا المنطلق، ترحب كوستاريكا بإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وفقا للبيان الذي اعتمدناه في تشرين الثاني/نوفمبر (S/PRST/2008/44).

وبالمثل، يشكل إنشاء شرطة كوسوفو وفقا للقواعد الدستورية المعتمدة في حزيران/يونيه، خطوة نحو تثبيت النظام، الذي لا ينبغي أن يفهم باعتباره تهديدا ضد أي أقلية، بل فرصة لبناء المؤسسات المشتركة بين الطوائف، التي تسهم في السلام.

إن نشر قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي وتحقيقها لكامل القدرات العملياتية فيما يتعلق بسيادة القانون، في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، معلمان بارزان في عملية ينبغي أن تؤدي إلى التعايش الخلاق والمنتج بين جميع الطوائف في صربيا وفي كوسوفو.

ويرى وفد بلدي، أن العقبات القائمة في طريق التعايش تشكل مصدرا للقلق. وغياب التفاهم بين الطوائف ذات الأصول العرقية المختلفة لا يمكن التغلب عليه إلا من خلال جهود الحكومتين. وتغتنم كوستاريكا فرصة وجود الرئيس تاديتش والوزير الحسيني لدعوة الحكومتين في صربيا وكوسوفو إلى العمل من أجل الحد من التوترات الطبيعية الناجمة عن الأحداث المؤلمة التي شهدتها السنوات الأخيرة. ولا يمكن إيجاد أساس للتعايش الذي يعود بالفائدة على المجتمعات في كل من صربيا وكوسوفو إلا بتعزيز الاحترام المتبادل، وثمار التعايش السلمي.

وأود أن أختتم بالإشادة مرة أخرى بعمل بعثة الأمم المتحدة، وبالتعاون الذي توفره بعثة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي للمجتمع الدولي من أجل تحقيق السلام في البلقان. إننا نثق أن استمرار المساعدة الأوروبية سيسهم في تحقيق الاستقرار لجميع شعوب المنطقة.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن تبدأ بتقديم الشكر للسيد زانيير، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية، وأن تثني على جهوده وجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي يرأسها، من أجل صون السلام والاستقرار في كوسوفو والبلقان. كما أننا استمعنا بعناية إلى بيان السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، وبيان السيد الحسيني.

وعلى مدى الشهور الأربعة الماضية، ظلت الحالة مستقرة بشكل جوهري، ولكن ظل التوتر قائما في بعض أجزاء كوسوفو. وبصفة خاصة، وقعت بعض المصادمات العنيفة في ميتروفيتشا. وتأمل الصين أن تدرس جميع الأطراف

المسائل ذات الصلة من منظور أوسع وأطول أجلا، وأن تكثف الحوار بغية صون السلام والاستقرار في المنطقة.

ولاحظت الصين أيضا أن تقرير الأمين العام (S/2009/149) أشار بشكل خاص إلى الانخفاض الحاد في العودة الطوعية لأعضاء طوائف الأقليات. ويساورنا القلق البالغ إزاء هذا الوضع. وتدعو الصين الأطراف المعنية إلى تنسيق جهودها لتهيئة بيئة مؤاتية للعودة الطوعية من جانب أعضاء طوائف الأقليات.

وترى الصين أن على جميع الأطراف دعم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول، بما فيها صربيا.

وقد ظل رأي الصين دائما أن أفضل السبل لحل مسألة كوسوفو هو عن طريق تسوية تفاوضية مقبولة من جانب صربيا وكوسوفو. ونحن نشجع جميع الأطراف على السعي إلى تسوية توافقية من خلال المفاوضات.

وقبل ما يقارب ١٠ سنوات، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يوفر أساسا قانونيا لتسوية مسألة كوسوفو. وعلى مدار السنوات التسع الماضية طرأت بعض التغيرات على الحالة في كوسوفو، ولكن أساس تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ظل بدون تغيير. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تستمر في تنفيذ ولايتها. كما تلاحظ الصين أن تقرير الأمين العام يشير إلى الإسراع بإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة لتمكينها من تكييف وظائفها مع الحالة المتغيرة على الأرض. ونحن نقدر تقديرا عاليا المقترحات ذات الصلة للأمين العام بشأن إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة، فإننا نعتقد أن التعديلات المتخذة من جانب البعثة ينبغي أن تكون فنية في طبيعتها، ولا ينبغي أن تتطرق إلى مركز كوسوفو، أو أن تمس بحياد الأمم المتحدة. وما زالت مسألة كوسوفو بندا هاما في جدول أعمال مجلس الأمن.

لقد أحطنا علما بالتزام بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بالامتثال للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وبكونها قدمت تقريرا عن أنشطتها الأخيرة. ويحدونا الأمل في أن تواصل البعثة العمل عملا بهذا القرار، وأن تضطلع بمسؤولياتها تحت مظلة الأمم المتحدة وأن تدعم عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في القيام بدور إيجابي لصون السلم والاستقرار في المنطقة.

السيد بوي ذي غيانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال الأشهر الأربعة الماضية. وأشكر أيضا السيد لامبيرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الهامة في هذا الشأن. ويرحب وفدي أيضا بمشاركة فخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، في جلسة مجلس الأمن اليوم. ونشكره على بيانه عن الحالة على أرض الواقع. ونقدر أيضا حضور السيد اسكندر حسيني في هذه الجلسة ونشكره على بيانه.

لقد أحطنا علما بالحالة الأمنية المستقرة بشكل عام في كوسوفو وحولها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، يساورنا القلق إزاء المعلومات التي قدمها الأمين العام في تقريره (S/2009/149)، فمقارنة بالسنوات الماضية، انخفض عدد العائدين إلى كوسوفو طوعا من الأقليات بصورة كبيرة وما زال ذلك مدعاة لخيبة الأمل. ويحتم ذلك معالجة هذه المسألة بصورة فورية وكافية، بما في ذلك وبصورة خاصة عدم تنفيذ استراتيجية إعادة الدمج للعائدين قسرا، وكذلك لضمان إحراز تقدم حقيقي في حماية حقوق وأمن الأقليات

القومية من أجل تفادي تفاقم حالة عدم الثقة والتوتر بين الأعراق، كما كان الحال في منطقة ميتروفيتشا.

أما بخصوص الإدارة في شمال كوسوفو، فإننا نشيد بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لإشراك جميع الأطراف لتيسير تنفيذ خطة النقاط الست التي طرحها الأمين العام، وتشمل مجالات الشرطة، والقضاء، وإدارة الحدود، وحماية المنشآت الدينية والنقل والجمارك. وبينما يشير التقرير إلى إحراز بعض النتائج الإيجابية فيما يتعلق بالنقاط الست، ثمة نقاط أخرى تتطلب إرادة سياسية أكبر وجهودا مخلصة. ونظرا لهشاشة الحالة في المنطقة، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن إمكانية انهيار خطة النقاط الست ما زالت كبيرة وأن فقدان الزخم يمكن أن يترك التوترات الكامنة بين الصرب والألبان عرضة للاستغلال ممن يصطادون في الماء العكر. ولذلك نرى أنه من المهم أن تواصل بعثة الأمم المتحدة وجودها الفعال وأن على بلغراد وبريشتينا أن تنفذا الترتيبات المؤقتة في المجالات الستة إلى أن يتم وضع آليات المتابعة ذات الصلة لصون السلم والاستقرار على أرض الواقع.

وعلى هذه الخلفية، وبينما نؤكد مجددا موقف فييت نام في دعم استقلال جمهورية صربيا وسيادتها وسلامة أراضيها، يشاطر وفدي ويؤيد رأي الأمين العام بأن تواصل بعثة الأمم المتحدة العمل نحو النهوض بالاستقرار والازدهار الإقليميين، على أساس ولايتها المستمرة بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وبالتنسيق الوثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو وبالتعاون مع السلطات في بلغراد وبريشتينا. وينبغي، ومن بين مهامها الرئيسية، ينبغي التشديد على تيسير الحوار بين بريشتينا وبلغراد.

أما بخصوص إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة لقطاع سيادة القانون، فإننا نقدر جهودها المتسارعة بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على أرض الواقع، وكذلك الاضطلاع التدريجي والسلس بالمسؤولية التنفيذية من قبل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في هذا المجال، اتساقا مع البيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44). ونقدر استعداد بعثة الاتحاد الأوروبي للمشاركة إلى جانب بعثة الأمم المتحدة في المناقشات المتعلقة بمسائل سيادة القانون. وفي الوقت نفسه، نود أن نشدد على أنه ينبغي إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة بشفافية ووفقا لموقف الأمم المتحدة بشأن الحياد الصارم فيما يتعلق بمركز كوسوفو.

ونود أن نشدد أيضا على أن الجهود المنسقة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي في هذا المنعطف الخطير، وبدعم من بلغراد وبريشتينا، تكتسي أهمية فائقة لصون السلام والاستقرار في كوسوفو وبالتالي لمصلحة جميع الطوائف. ولكي يتحول هذا إلى حقيقة واقعة، ينبغي لبعثة الاتحاد الأوروبي، التي تعمل تحت الإطار العام للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، أن تواصل الوفاء بالتزاماتها بالعمل تحت السلطة الشاملة وفي إطار الموقف المحايد للأمم المتحدة بالنسبة للمركز وأن تأخذ في الاعتبار الظروف والمخاوف المحددة لجميع الطوائف.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): وأنا أيضا أود أن أرحب بعودة الرئيس تاديتش ووزير الخارجية حسيني إلى المجلس، وأشكرهما كذلك على تشاطر منظوريهما بشأن المنطقة معنا. وأود أيضا أن أرحب بالممثل الخاص زانيير وأن أعرب عن تأييدنا لعمله المتواصل لإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وفقا للتقرير الذي قدمه الأمين العام (S/2008/692) في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وتشيد الولايات المتحدة بتفاني الممثل الخاص وتعاونه المثمر مع أصحاب المصلحة في كوسوفو المتعددي الأطراف منهم والثنائيين.

وكما يشير التقرير الأخير للأمين العام (S/2009/149)، تواصل كوسوفو التوسع في إطارها المؤسسي وفق الدستور الذي أعلنته في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ولا يبارى هذا الدستور في حمايته لحقوق جميع الطوائف والتراث الثقافي. لقد سنت كوسوفو ما يزيد على ٥٠ قانونا لوضع هذه المبادئ الدستورية موضع التنفيذ العملي، وتتماشى جميعها مع الخطة التي اقترحها مبعوث الأمم المتحدة الخاص السابق مارتي أهتيساري، والتي كانت بمثابة المخطط التفصيلي لبلورة ديمقراطية كوسوفو. وقد أنشأت كوسوفو وزارة للخارجية، ومجلسا للأمن الوطني وعملية لخصخصة الشركات العامة الرئيسية لضمان المزيد من المساءلة والموارد. وتهنئ الولايات المتحدة شعب وحكومة كوسوفو على هذه الإنجازات.

ولا يمكن عكس مسار استقلال كوسوفو. فلقد اعترف بجمهورية كوسوفو بصفتها دولة مستقلة ستة وخمسون عضوا في الأمم المتحدة، بما في ذلك تسعة أعضاء في مجلس الأمن. وبظهور كوسوفو التي تحكم نفسها حقا، فإن وجود بعثة الأمم المتحدة قد انخفض بشكل كبير وتقدم الاتحاد الأوروبي بصفته المستشار الدولي الرئيسي لكوسوفو. وتشجع الولايات المتحدة الجهود لزيادة تخفيض وجود بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في ضوء هذه المتغيرات.

ونرحب بالدور الهام الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ونلاحظ التقرير المرحلي المشجع الذي قدمته. ونحن مسرورون بصورة خاصة لنشر الشرطة ومسؤولي المحاكم التابعين للبعثة والترحيب بهم في جميع أنحاء كوسوفو وأن البعثة تمضي على المسار الصحيح لبلوغ قدرتها التنفيذية الكاملة. وتضطلع حكومة كوسوفو، طبعا، بالمسؤولية الرئيسية عن سيادة القانون، لكننا نرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأوروبي لمساعدة الحكومة على ممارسة هذه المهام. إننا جميعا نتشاطر هدفا مشتركا – وهو رؤية سيادة القانون في جميع أنحاء إقليم كوسوفو وقد تعززت ونفذت بطريقة موحدة وشفافة ومتقنة.

ولكي تحقق ديمقراطية كوسوفو المتعددة الأعراق النجاح التام، فإن تعاون صرب البلاد ومشاركتهم الفعالة أمران أساسيان تماما. ويحدونا الأمل في أن تواصل بعثة الاتحاد الأوروبي مناقشة المسائل العملية – الشرطة والعدالة والجمارك – مع ممثلي الطائفة الصربية في كوسوفو، وحكومة صربيا وحكومة كوسوفو. ونرحب بالبيانات الصادرة عن سلطات بلغراد بشأن استعدادها للتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي ومواصلة حوارها معه.

ومع ذلك، نلاحظ مع الأسف استمرار دعم حكومة صربيا للهياكل الموازية في كوسوفو. ونهيب بالسلطات في بلغراد أن تشجع التفاعل الكامل بين طائفتي صرب وألبان كوسوفو، ولا سيما السماح بعودة الشرطة الصربية إلى مواقعها في قوة شرطة كوسوفو المتعددة الأعراق.

الأمن مهم، وحكومتي تستحسن الجهود المتواصلة التي يبذلها حلف الناتو في كوسوفو، سواء عن طريق قوته لحفظ السلام، القوة الأمنية الدولية في كوسوفو، أو من خلال المساعدة المقدمة لقوة أمن كوسوفو في البدء بمهامها. وتلك القوة الجديدة، التي كلفت بمهام حماية الأقليات والاستجابة الطارئة والتخلص من الذخائر المتفجرة، مفتوحة أبوابها لأعضاء طوائف كوسوفو جميعا. وإن إشراف الناتو على القوة سيساعد على كفالة أن تمارس مهامها وفقا لأعلى مستويات السلوك التي تليق بمؤسسة أمنية ديمقراطية متعددة الطوائف وتخضع للسيطرة المدنية.

لقد أشار الرئيس تاديتش إلى فترة آذار/مارس – حزيران/يونيه ١٩٩٩، عندما شعرت بلدان الناتو بأنها مضطرة إلى اتخاذ الإجراء اللازم. وإن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أصدرت مؤخرا قرارا من ٩٠٠ ٢

صفحة بنتائج متعلقة بتلك الفترة. ذلك القرار يتضمن نتائج تفصيلية بأن حكومة يوغوسلافيا انخرطت في تنفيذ سياسة للدولة قائمة على إجبار أعضاء الطائفة الألبانية على مغادرة كوسوفو بمئات الآلاف، وقد قُتل البعض منهم في غمار ذلك. تلك هي تركة عام ١٩٩٩. وإن غض صربيا النظر عن تلك التركة لن يساعدها على تجاوزها.

لقد شهدنا تغييرات كبيرة في منطقة البلقان الغربية طيلة السنوات العشر الماضية، حيث أخذت بلدان المنطقة تقترب، واحدا واحدا، من احتلال مواقعها ضمن الجماعة الأوروبية - الأطلسية. وفي ذلك الصدد، نود أن نشيد بالرئيس تاديتش على التقدم الذي أحرزته صربيا في الدفع قدما بالإصلاحات وفي إزالة العقبات من الطريق صوب الاتحاد الأوروبي. إن الولايات المتحدة تساند صربيا في مطامحها في مستقبل أوروبي ونعرض عليها تعاوننا المتواصل في ذلك المضمار.

أخيرا، نعرف أن كوسوفو ما زالت تواجه تحديات كثيرة، وأن المنطقة ما زالت تحتاج إلى دعمنا. إن الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا أولوية عليا للولايات المتحدة. وإننا سنواصل العمل مع كوسوفو وصربيا والبلدان الأخرى في المنطقة للنهوض بسلام وازدهار دائمين ولتحسين الآفاق الأوروبية والآفاق الأوروبية - الأطلسية.

الرئيس: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للجماهيرية العربية الليبية.

في البداية أضم صوتي إلى الذين سبقوني لأرحب بفخامة الرئيس بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا. كما أرحب بالسيد اسكندر حسيني. وأتقدم بالشكر أيضا إلى السيد زانيير، الممثل الخاص للأمين العام، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا حول آخر تطورات الوضع في كوسوفو.

إننا ندرك أن الحالة في كوسوفو قد تغيرت تغيرا جذريا وأوجدت واقعا جديدا يقوض قدرة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على أداء ولايتها في إطار القرار ١٢٤٤(١٩٩٩)، الأمر الذي يستوجب أن تكيف البعثة ولايتها مع التطورات الجديدة، وبما ينسجم مع ذلك القرار، خاصة بالنظر إلى ما أشار إليه الأمين العام في الفقرة ٤ من تقريره (S/2009/149) بأن كثيرين من ألبان كوسوفو يرون أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قد أنجزت مهامها.

وفي هذا السياق، نرحب بقبول السلطات الصربية وصرب كوسوفو نشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون. ونشيد بعملية إعادة هيكلة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبانتشار بعثة الاتحاد الأوروبي للسلام دون وقوع أية حوادث. ونأمل أن تواصل جميع الأطراف تعاونها مع بعثة الاتحاد الأوروبي، بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة، انسجاما مع البيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44).

ونرحب أيضا باستعداد الجانبين استئناف الحوار والانخراط في المناقشات المتعلقة بالمسائل التقنية. ونتفهم مواقف كل منهما. ونأمل أن تتواصل هذه الجهود من أجل تنفيذ الترتيبات المؤقتة في المجالات الستة ذات الاهتمام المشترك، التي حددها الأمين العام في رسالته إلى الرئيس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (S/2008/354، المرفق الأول) - الشرطة، والمحاكم، والجمارك، والنقل والهياكل الأساسية، والحدود، والتراث الصربي.

ونؤكد على أهمية استمرار البعثة في عملية الحوار مع جميع الأطراف في مختلف المجالات العملية. وفي الوقت الذي نرحب فيه باستقرار الوضع الأمني، إلا أننا يساورنا القلق إزاء استمرار التباعد بين ألبان وصرب كوسوفو، فضلا عن

سلسلة الحوادث المتفرقة بين الجانبين، والتي اتسمت بطابع عرقي، على النحو الذي ورد في الفقرة ٩ من تقرير الأمين العام. وهذا أمر من شأنه أن يؤثر على استقرار كوسوفو على المدى الطويل.

لذا، ندعو كل الأطراف إلى بذل مزيد من الجهود من أجل التعايش والانسجام وإبقاء قنوات الحوار والتعاون البناء مفتوحة، والابتعاد عن العنف والمواجهة. كما نؤكد على ضمان عودة المهجّرين من جميع الأقليات، وتقديم الحماية للأشخاص المشردين، وحماية المواقع الدينية والثقافية، والعمل على إيجاد أرضية مشتركة لصون السلام والاستقرار في منطقة البلقان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لفخامة رئيس جمهورية صربيا للإدلاء ببيان آخر.

السيد تاديتش (تكلم بالصربية؛ والترجمة عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): إنني أدين بشدة كل الجرائم المرتكبة في سنة ١٩٩٩. واليوم، بعد مضي ١٠ سنوات، فإن كل ألباني كان يعيش في كوسوفو حينئذ ما زال يعيش فيها الآن؛ في حين أن ٢٠٠ ٠٠٠ صربي كانوا فيها حينئذ عادوا لا يعيشون فيها الآن. هل هذه ستكون تركة سياسة ١٩٩٩؟ هذا هو سؤالي للمجلس.

صربيا دولة ديمقراطية. بعد تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، عندما ألحقنا الهزيمة بنظام ملوسفيتش، أرسينا أسس الديمقراطية في بلدنا. إننا نحترم سيادة القانون وحقوق الأقليات، ولكننا نحمي، في الوقت ذاته، حرمة وسيادة دولتنا، شأننا شأن كل دولة عضو في الأمم المتحدة. ولذلك السبب سنواصل بذل جهودنا لإرساء سيادة القانون والسلام والديمقراطية وأعلى المعايير لكل قوميات بلدي وكل مواطنيه.

وفي معرض ردي على مداخلة ممثل المملكة المتحدة، فإني لم أخترع تعريفا لمهمة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو؛ إني أقرأ فقط من تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2008/692) الذي أقره مجلس الأمن. ومن الواضح كل الوضوح أن بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي يتعين عليهما العمل في كوسوفو وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وعليهما أن يتخذا موقفا محايدا فيما يتعلق بمركز كوسوفو.

إن وجود الأمم المتحدة والبعثة الأوروبية في كوسوفو هام للغاية بالنسبة لصربيا. لذلك عليّ أن أشدد على أننا نتوقع من البعثة أن تكون ممثلة في الاجتماعات الإقليمية التي تشارك فيها صربيا. وليس بوسعي أن أفهم المنطق الذي تستند إليه بعثة الاتحاد الأوروبي في عدم السماح للأمم المتحدة في حضور اجتماعاتنا. هذا غير مقبول لصربيا. ولا يمكنني أن أفهم لماذا تقبل الأمم المتحدة بهذا الموقف. علينا العمل معا، لا أن يدفع أحدنا الآخر إلى الخارج. فنحن نحتاج بعضنا البعض، ونريد أن نحل بنجاح المشاكل الصعبة، وبغية حل هذه المشاكل نحتاج بعضنا البعض.

وأود باختصار شديد أن أبدي بضع تعليقات. إن إيقاف المسؤولين الصربيين على خط الحدود الإداري مسألة خطيرة للغاية ومقلقة. ولا بد من أن تنتهي. جرى اليوم إيقاف رئيس بلدية بلغراد، عاصمة صربيا، ومنعه من إيصال المساعدة الإنسانية للقرى الصربية في كوسوفو. إن لم نجد حلا منهجيا لتلك المسألة، فسوف نواجه صعوبات كثيرة، ويجب أن نتحاشى ذلك.

ومن وجهة نظر صربيا، فإن خطة النقاط الست التي اقترحها الأمين العام بان كي - مون يجب تنفيذها تنفيذا كاملا. أولا، إنه قرار صادر عن مجلس الأمن، وثانيا

سوف تساعد تلك النقاط الجميع في كوسوفو على تهيئة الظروف الطبيعية.

إن قوة أمن كوسوفو غير مقبولة تماما لصربيا؛ فهي تمثل منظمة شبه عسكرية تنتهك القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وأحكام الاتفاق التقني. والقوة التي تمثل تحديا للاستقرار الإقليمي ينبغي حلها. وهذا هو موقف صربيا. فاقتراح صربيا بالنسبة لكوسوفو يتعلق بنزع الطابع العسكري، وليس استحداث قوة أمن شبه عسكرية جديدة.

أما فيما يتعلق بالتجارة الحرة في المنطقة، فقد وقّعنا اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى الذي يحدد التزاماتنا وتعاوننا في القطاع الاقتصادي. وقد أنشأنا منطقة تجارة حرة في يوغوسلافيا السابقة وفي غربي البلقان تشمل ألبانيا ومولدوفا. ومن سوء الطالع أن ممثل بريشتينا سعى إلى تضليل المجلس بالقول إن صربيا تعرقل التجارة مع الإقليم. وهذا ببساطة غير صحيح، فصربيا لا تزال مستعدة لتنفيذ التزامات التجارة الحرة كما حددها اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى. وبعثة الأمم المتحدة – كوسوفو طرف في الاتفاق، وسوف نواصل الاتجار معها. ولكن لا يمكننا أن نقبل تعيين أشكال من الجمارك تحت عنوان ''جمهورية كوسوفو''؛ ولا بد لنا من الانخراط وإيجاد حل. هذا مهم جدا بالنسبة لصربيا، وهذا هو موقفنا الرسمي.

وأخيرا، أشكر أعضاء المجلس على بياناتهم. وستواصل صربيا جهودها من أجل توطيد دعائم السلم وإيجاد حل ديمقراطي للمنطقة. وسوف تكون صربيا حجر الزاوية في استقرار غرب البلقان، وستسعى لكي تصبح دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي. ولكن هذا لا يعني أن صربيا سوف تتناول عن مصالحها المشروعة.

الرئيس: أشكر الرئيس تاديتش على بيانه. أعطي الكلمة إلى اسكندر حسيني الذي طلب الكلمة للرد على النقاط التي أثارها الرئيس تاديتش.

السيد حسيني (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبت الكلمة للمرة الثانية لأنني أرى من الضروري الرد على النقاط التي أثارها الرئيس تاديتش.

عندما يستمع المرء إلى السيد تاديتش، يتكون لديه انطباع بأن جمهورية صربيا هي الضحية الوحيدة لجميع الحروب والمآسي الفظيعة التي حدثت طيلة العهد اليوغوسلافي السابق من جانب نظام جمهورية صربيا. وعندما يستمع المرء إلى السيد تاديتش، يتكون لديه انطباع مفاده أنه لم يتم قتل ١٠ ٠٠٠ كرواتي و ٢٠٠ ٠٠٠ بوسني. ويتكون لدى المرء أيضا انطباع بأنه لم يُذبح نحو ١٥ ٠٠٠ ألباني كوسوفو، ولم يتم ترحيل ما يقارب مليون ألباني كوسوفو إلى مقدونيا أو ألبانيا أو الجبل الأسود. والاستماع للرئيس تاديتش يحمل المرء على تكوين انطباع مفاده أن الكل مسؤول عن ذلك ما عدا الدولة الصربية والنظام الصربي.

سوف أبدأ مرة أخرى بأن أدين، بالنيابة عن جمهورية كوسوفا، الأحداث التي وقعت في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤. وأوجه عناية المجلس إلى البيان الذي صدر عن حكومة جمهورية كوسوفو بتاريخ ١٧ آذار/مارس من هذا العام.

لقد تم تدمير المئات من المساجد والكنائس خلال الحرب في يوغوسلافيا السابقة. وفي أوقات الصراع، كانت المواقع الدينية في أحيان كثيرة أهدافا متعمدة أو أهدافا لإطلاق النار العشوائي. وليس هناك أي تبرير لأي عمل من جانب أي جهة ضد الأشياء المقدسة أو المواقع الدينية.

ولكن السيد تاديتش لم يجر تقييما أو يقدم إحصائية بعدد المساجد التي تم تدميرها أو يذكر عدد الكنائس الكاثوليكية الألبانية التي تم تدميرها. لقد أخفق في ذكر عدد

الإصابات التي وقعت. أود فقط أن أذكّر المجلس بعدد من الأحداث الرئيسية التي سبقت، وحملت وحفزت على تدخل ناتو، ألا وهي: مذبحة عائلة ياشاري ومذبحة راجاك والقمع الواسع النطاق الذي تعرض له السكان الألبان المدنيون في جميع أرجاء كوسوفو. ومن الجدير بالذكر أن مئات الآلاف من الألبان كانت لديهم وظائف وكانت لديهم أعمال تجارية وأُجبروا على ترك وظائفهم. إن جميع الطلاب الألبان قد أجبروا على الخروج من مدارسهم. وأتى الرئيس تاديتش برقم ٢٠٠ ٠٠٠ من الصرب قال إنهم اضطروا إلى مغادرة كوسوفو. ووفقا لعمليات تعداد السكان التي أجراها النظام الصربي، كان يعيش في كوسوفو ما لا يزيد على ٠٠٠ ١٩٧ من الصرب، وهناك أكثر من ٠٠٠ ١٣٠ صربي ما زالوا يعيشون في كوسوفو.

وأقول ذلك على مضض، ولكن القول بأن جميع الألبان ما زالوا يعيشون في كوسوفو ولكن الصرب لا إنما يستدعي السؤال البسيط: هل الـ ٠٠٠ ١٢ إلى ٠٠٠ ١٥ ألباني الذين قتلوا أثناء الحرب ما زالوا يعيشون في كوسوفو؟ وماذا عن الـ ٠٠٠ ٢ من ألبان كوسوفو المفقودين؟ ولماذا لا تقدم حكومة صربيا معلومات لأعضاء الفريق المعني؟ لقد تضرر بذلك، بشكل مباشر، ما لا يقل عن ٠٠٠ ١٠٠ من ألبان كوسوفو. لماذا لا توجد لديهم أي فكرة عن أماكن وجود أحبائهم؟

إن العدالة مستقلة في كوسوفو، وكوسوفو الجديدة، جمهورية كوسوفو، ملتزمة بقوة بالمحافظة على استقلال نظامنا القضائي وحمايته واحترامه. ويرجع الأمر بالكامل إلى المحاكم، سواء محاكمنا الوطنية أو المحاكم الدولية، لكي تقرر من يدان أو لا يدان. وأنا لست قاضيا ولن أدين أحدا مسبقا.

وكوسوفو تمر بمرحلة هامة وحافلة بتحديات شتى وفي العديد من المجالات. واقتصادها يمثل أحد التحديات الرئيسية، ونحن نسعى جاهدين لبناء اقتصاد السوق على أساس أرفع المعايير المعروفة في العالم.

ومرة أخرى، كانت هناك إشارة إلى نوع من المافيا في كوسوفو. وأود أن أقول لهذا المجلس ليس كل من في كوسوفو ملائكة في هذا الطرف أو ذاك. ولكن صلب الجريمة المنظمة، التهريب بكل الأشكال وكل أنواع الاتجار، يقع في الشمال بسبب غياب القانون ودعم السلطات الصربية لتلك الهياكل الموازية.

وإذ أدرك قيمة وقت المجلس، سأختتم بالإشارة، بوضوح مرة أخرى، إلى أننا نظل على استعداد للعمل مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومع المكتب المدني الدولي، والمجتمع الدولي عموما، من أجل النهوض بآفاق مستقبل كوسوفو.

كما أننا نظل منفتحين تماما على التحدث مع صربيا حول العديد من المسائل ذات الاهتمام المشترك. وتوجد لدينا مسائل عديدة لنناقشها معا، لكي نحلها ونعمل بشأنها معا بما يعود بالفائدة على السلام والأمن الإقليميين ولفائدة منظورنا الأوروبي المشترك.

ومن السهل جدا الرجوع إلى الماضي، وما دمنا نفعل ذلك لاستخلاص الدروس من أجل بناء مستقبل أفضل، فمن الجدير أن نفعل ذلك. ولكننا في كوسوفو ملتزمون بطي صفحة الماضي والعمل لمصلحة المستقبل. ولن ننسى الأعداد الكبيرة من الضحايا ولن ننسى التجربة التي خضناها. فأنا وأسرتي، مثل كل الأسر الأخرى في كوسوفو، عشنا ويلات الحرب والقمع والقهر، وجرائم القوات العسكرية وشبه العسكرية والشرطة التابعة لجمهورية صربيا. وكانت تلك

الجريمة – التي وقعت بتخطيط الدولة وبإشراف الدولة – جريمة ضد الإنسانية نفذها الدولة.

الرئيس: طلب السيد بدريس تاديتش الكلمة. وأعطيه الكلمة الآن.

الرئيس تاديتش (صربيا) (تكلم بالصربية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية): سأتوخى الإيجاز الشديد في ملاحظاتي الختامية. إن الصراع بين الصرب والألبان له تاريخ طويل. وفي الواقع، ناء بأعبائه القرن الماضي برمته ولم يبدأ بصعود ميلوسيفيتش سدة الحكم. ولم يبدأ في عام ١٩٩٩، ولم يأت مطلب كوسوفو بالاستقلال بسبب الحرب في عام ١٩٩٩ أو بسبب ضحاياها. بل يعود هذا المطلب إلى سنوات كثيرة قبل ذلك. وبرز في ستينيات وثمانينيات القرن الماضي، أي قبل وقت طويل من الحرب، ومن خلال المظاهرات في بريشتينا.

وبناء على ذلك، كانت هناك خطة سياسية لإعلان استقلال كوسوفو، وهو ما تحقق عقب كارثة إنسانية فظيعة. ولم يكن الألبان وحدهم من تعرض لتلك الكارثة، بل إنها ألمت أيضا بالكروات والبوسنيين والصرب في إقليم يوغوسلافيا السابقة. فلكل أمة ضحاياها، وأنا لا أنسى أولئك الضحايا، ليس من شعبي فحسب، بل أيضا من كل الشعوب الأخرى. وهذا ما جعلني الرئيس الوحيد في المنطقة الذي قدم اعتذارا لجميع شعوب المنطقة، وتوقعت اعتذارا مماثلا إلى الصرب أيضا.

إننا ننشد السلام والاستقرار في المنطقة برمتها، ولكن السلام والاستقرار لا يمكن أن يتحققا بدون مشاركة صربيا في العملية. وكدولة ديمقراطية، فإن صربيا عاقدة العزم على السعي إلى السلام والاستقرار في إطار الأمم المتحدة. وفي تلك العملية، نرى دورا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ولنشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون. وكلا البعثتين مرحب بهما، وبدونهما لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار.

ومن جانبها، ستحترم صربيا القيم والمعايير الرفيعة التي تحددها الأمم المتحدة بينما تتابع نهجها لإيجاد حل لمركز كوسوفو مستقبلا، وفقا للقانون الدولي. هذا هو موقف صربيا.

وقد تكلمنا اليوم عن المواقع الثقافية والتاريخية التي دمرت في يوغوسلافيا السابقة. وأود أن أشير إلى أن لكل عملية تدمير مرتكبها. ولا توجد شعوب مذنبة، فالأفراد فقط هم المذنبون، ولهذا تستمر صربيا في التعاون مع محكمة لاهاي وتتوقع من الآخرين أن يتعاونوا مع المحكمة إلى النهاية.

الرئيس: أعطي الكلمة مرة أخرى للسيد حسيني، ولكني أرجو منه توخي الإيجاز.

السيد حسيني (تكلم بالإنكليزية): أرجو المعذرة، ولكن هذا ما ورد إلى خاطري للتو. عندما عين الأمين العام الرئيس الفنلندي السابق مارتي أهتيساري لقيادة عملية سياسية بشأن المركز النهائي لكوسوفو، حدد هذا المجلس عددا من الأهداف على أساس البيان الرئاسي الصادر آنذاك.

وكان أحد الأهداف الأساسية هو التوصل إلى حل بشأن الوضع في كوسوفو، يضمن تحقيق السلام والسلامة والأمن في المنطقة برمتها. ويمكنني أن أؤكد للمجلس أننا قطعنا شوطا طويلا نحو تحقيق هذا الهدف، ولا يعود هذا إلى الدعم العظيم الذي نحصل عليه من المجتمع الدولي فحسب، بل يعود أيضا، في المقام الأول، إلى التزامنا الثابت باستشراف المستقبل، وفي ذلك السياق باستشراف المستقبل أيضا فيما يتعلق بعلاقتنا مع صربيا، جارتنا الأولى في الشمال.

وسنسعى إلى إيجاد سبل للاتصال بالطائفة الصربية في كوسوفو – ولن نتخلى عن ذلك، ولن نتوقف عن بذل

الجهود في هذا الصدد. ولدينا مخططات رئيسية لمعالجة جميع مظالم الطائفة الصربية في كوسوفو. وقد أعددنا بعناية خططاً من أجل إصلاح الحكم الذاتي المحلي في مناطق الأقليات الصربية. ولكن القيادة في بلغراد هي التي تقوم، المرة تلو الأخرى، بتحريض ممثلي الطائفة الصربية الذي يرغبون في العمل معنا لمصلحتهم هم أنفسهم في المقام الأول، بل وتقوم بابتزازهم وتهديدهم. لذلك نحن بحاجة إلى أن تعمل الطائفة الصربية معنا. ونحن على استعداد لذلك. ولدينا بالفعل خطط، وإننا ملتزمون بتنفيذ تلك الخطط بالتفصيل.

أود مرة أخرى أن أناشد هنا، أمام المجلس، القيادة في بلغراد بأن تتحادث معنا على قدم المساواة، لأن هناك العديد من المسائل التي يمكن أن نحلّها معا، ولكن على أساس أننا دولتان مستقلتان ذواتا سيادة. إن كوسوفو مستقلة. ومن المستحيل أن تعود كوسوفو إلى الوضع الذي كانت عليه من قبل.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.